

قضايا

محاولة لبلورة تطورات جارية

الربيع العربي
تركيا في شرق أوسط جديد

سلسلة شهرية تركز على مناقشة أهم القضايا المثارة المرتبطة بالمتغيرات الدولية أو الإقليمية المؤثرة على مصر مع طرح الرؤية العلمية الموضوعية للتطورات المتصلة بها.

المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح ـ (مركز تفكير) ـ تأسس عام ٢٠٠٤ لدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية.

إعداد
محمد عبدالقادر خليل

التعريف بالكاتب:

محمد عبد القادر خليل

- باحث في الشؤون العربية والإقليمية – مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

تقديم:

منذ وصول حزب "العدالة والتنمية" بقيادة "أردوغان" إلى السلطة عام ٢٠٠٢ أبرزت القيادة التركية اهتماماً واضحاً بجوارها العربي وعمقها الشرق أوسطي، وهو ما أطلقت عليه بعض الكتابات مصطلح "العثمانية الجديدة" للإشارة إلى محاولة تركيا إحياء مطامعها التاريخية فى العالم العربي ولكن بصورة حديثة تتفق ومقتضيات العصر وتتلائم مع توازنات القوى الدولية والإقليمية في المنطقة.

وكانت حادثة السفينة التركية "مرمرة" والمشادة مع اسرائيل فرصة للترويج للدور التركي وتقديم أسطنبول على إنها المدافع عن القضايا العربية والإسلامية بعد انقطاع دام حوالي قرن من الزمان، سعت خلاله جاهدة للحاق بركب الإتحاد الأوربي وتأكيد هويتها الأوربية دون جدوى.

كما انتهزت أسطنبول ثورات الربيع العربي وحالة الإرتباك في المنطقة وإعادة ترتيب الأوراق والتحالفات لكى توطد أركان دورها الجديد المأمول. ولكن على عكس ما كانت تأمل جاء الموقف التركي من الأزمة السورية كاشفاً لحقيقة هذا الدور وحدوده، حيث تحولت المناطق الحدودية بين البلدين إلى واحدة من أهم المناطق سخونة في العالم، وذلك بعد أن اجبرت السلطات التركية طائرة مدنية سورية قادمة من موسكو على الهبوط في أراضيها بغية تفتيشها، وقبل ذلك فوض البرلمان التركي الجيش القيام بعمليات عسكرية داخل سوريا، وبعدها لم يتوقف القصف التركي المتقطع للداخل السوري. وتبدو هذه الخطوات وكأنها ترجمة مباشرة لتصريحات "أردوغان" عن تغيُر قواعد اللعبة والإنتقال إلى مرحلة الحرب المباشرة بعد دعم تركيا للمعارضة السورية المسلحة والسياسية وحشد المواقف الإقليمية والدولية لإسقاط النظام السوري.

إلا أن هجوم حزب الشعب الجمهوري المعارض على "أردوغان" وسياسته تجاه سوريا، وظهور تصدع خطير في المجتمع التركي مع إعلان العلويين الأتراك الذين يمثلون ثلث السكان عن نيتهم للدفاع عن أنفسهم من التمدد الوهابي السلفي، بالإضافة إلى تصاعد العمليات العسكرية لعناصر حزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي وقواعده بشكل يومي وخطير، سيؤدي حتماً إلى إعادة تركيا لحسابتها الإقليمية.

إن الأزمة السورية تُعتبَر تطوُر مفصلي في توازنات القوى الدولية والإقليمية التي تتبلور وتتضح مع تطورات هذه الأزمة، وسوف تتأكد في المستقبل المنظور.

أسرة التحرير

نوفمبر ٢٠١٢

مــقدمـــة

شكلت الثورات والإنتفاضات الشعبية التي شهدتها عدد من الدول العربية اختباراً صعباً وتحدياً كبيراً للسياسة الخارجية التركية، نظراً لكثافة الإستثمار التركي في المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة، وذلك على الصعيد السياسي والإقتصادي والثقافي، حيث تحولت تركيا بفضل ديناميكية تحركاتها وميكانزمات تفاعلاتها حيال القضايا العربية إلى طرف رئيسي وفاعل على مسرح أحداث الإقليم الذي حظى بوضعاً هامشياً نسبياً ضمن أولويات السياسة الخارجية التركية خلال العقود السابقة.

ان الإستثمار التركي في منطقة الشرق الأوسط انعكس في المواقف الإيجابية التي تبنتها أنقرة إزاء قضايا العرب المركزية، لاسيما حيال الغزو الأمريكي للعراق والصراع العربي الإسرائيلي، والموقف التاريخي الذي أقدم عليه رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أوردغان" في المنتدى الاقتصادي العالمي (**DAIVOS**) عام ٢٠٠٩، وانفتاح تركيا على كافة الأطراف العربية سواء على المستوى الرسمي (الدول) أو على مستوى الفاعلين من غير الدول (كحزب الله وحركة المقاومة الإسلامية - حماس - وحركة الإخوان المسلمين)، هذا فضلاً عن محاولة تركيا كسر الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، بما أثمر عن توترات غير مسبوقة في العلاقات مع إسرائيل، وارتفاع غير مشهود من قبل في شعبية تركيا في الأوساط العربية.

لذلك فقد فرضت أحداث الربيع العربي على الدبلوماسية التركية تحديات مركبة تتعلق بالحفاظ على علاقات وثيقة مع دول "الربيع العربي"، في الوقت الذي وقفت فيه أنقرة بين شقي رُحى، فإما مساندة الجماهير الحاشدة التي انتفضت لإسقاط أنظمتها السياسية السُلطوية من جانب، أو الحفاظ على تحالفاتها وعلاقاتها الوثيقة مع هذه الأنظمة من جانب آخر. هذا في حين شكلت حركة الشعوب العربية غير المسبوقة تحدياً لمبادئ السياسة الخارجية التركية التي قضت أدبياتها بالإلتزام عدم الإنخراط في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وقد ضاعف من مأزق المواقف التركية حيال أحداث "الربيع العربي"، الطبيعة الفجائية لهذه الأحداث، فعلى الرغم من أن ثورتي مصر وتونس أسفرتا سريعاً عن سقوط نظام "بن علي" (١٤ يناير ٢٠١١)، ونظام "مبارك" (١١ فبراير ٢٠١١)، على نحو دفعت مؤشراته المبدئية بإنحياز تركيا لإرادة ورغبة الجماهير العربية في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي، إلا أن تطورات الصراع على المسارين الليبي والسوري أظهرتا مدى الإرتباك التركي وأوضحتا طبيعة التخوفات التركية على مسارات العلاقات الوثيقة مع نظامي "القذافي" في ليبيا و"الأسد" في سوريا، نظراً للطبيعة الخاصة للروابط السياسية وتشعُب العلاقات الاقتصادية وارتفاع حجم التكلفة البشرية والتداعيات الأمنية التي ستترتب على عملية التغيُر في الدولتين.

من هذا المُنطلق فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحديد خطوط واتجاهات التباين بين المواقف التركية من عمليات التغيير التي شهدتها دول "الربيع العربي"، والعوامل التي دفعت بتحول وتغيُر المواقف التركية حيال الثورات العربية. وكذلك تهدف الدراسة إلى تحديد أنماط المواقف التركية من هذه الثورات، وتأثرها بخصوصية كل حالة، وصولاً من ذلك لرصد مستقبل العلاقات العربية - التركية وسيناريوهاتها.

أولاً: مُحددات مواقف تركيا من "الربيع العربي":

تنوعت المواقف التركية واختلفت من حالة لأخرى على نحو دفع بعض الإتجاهات للحديث عن "الميكافيلية التركية" في التعامُل مع أحداث المنطقة المستجدة[1]، حيث أن المصالح التركية المُتغيرة أفضت إلى مواقف مُتباينة. ومع ذلك فإستقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء ثورات "الربيع العربي" تكشف أنها تأسست على **فرضيتين أساسيتين** مرتبطتين ببعضهما البعض، **أولها:** أن تطورات الشرق الأوسط تُشير أنه لا مفر من التغير بما يدفع إلى التكيُف مع هذا التغير وليس مقاومته، **وثانيهما:** أن التكيُف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يُعظم مصالح تركيا في المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني.

على هذا الأساس يُمكن رصد أبرز محددات المواقف التركية حيال ثورات "الربيع العربي"، وذلك على النحو التالي:

١ - المحدد السياسي:

عقب وصول حزب "العدالة والتنمية" للسلطة في نوفمبر ٢٠٠٢ سعت أنقرة لإنهاء انفصالها المفتعل عن منطقة الشرق الأوسط. كما عملت السياسة الخارجية التركية ضمن إطار عام وشامل يخدم عليه، وتندرج ضمنه لتعظيم التواجُد التركي في المنطقة وتكثيف العلاقات مع الدول العربية، من خلال عدد من الآليات التي ضمنت لتركيا التواجُد في مركز الإقليم وفي "ميادين الأحداث" المُلتهبة التي شهدتها المنطقة العربية وأفضت للإطاحة بـ "زين العابدين بن علي" بعد ٢٣ عاماً من حُكمِه لتونس، وتنحية "حسني مبارك" بعد حُكم لمصر دام ٣٠ عاماً، وسقوط نظام "القذافي" بعد ٤٢ عامٍ من حُكمِه لليبيا، وتوقيع "علي عبد الله صالح" لوثيقة تنحي بعد ٣٣ عامٍ من دوام حُكمِه لليمن.

ان "التسونامي العربي" الذي ضرب بعض أنظمة الحكم العربية، اعتبره وزير الخارجية التركي "أحمد داوود أوغلو" بمثابة "تدفق طبيعي للتاريخ" وحدث "عفوي" و"ضروري" جاء مُتأخراً حيث كان ينبغي أن يحدُث في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. واعتبر "أوغلو" أن ما يجري بالعالم العربي "مساراً طبيعياً للأمور"، وأن التحولات التي تشهدها دول الشرق الأوسط ناتجة عن ضرورات اجتماعية، مشدداً على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير[2].

وقد وضع وزير الخارجية التركي "أحمد داوود أوغلو" عدد من المحددات الرئيسية للمواقف التركية إزاء ثورات "الربيع العربي" وذلك على النحو التالي[٣]:

- ينبغي ألا تؤدي ثورات "الربيع العربي" إلى تدمير أو إضعاف المؤسسات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمعات العربية، ولكن ينبغي العمل من أجل حمايتها، فالثورة لا تعني التدمير وتهديد بقاء واستمرارية هذه المؤسسات. والحالة المصرية نموذج جيد على ذلك، فلقد تصرف الجيش المصري بحكمة، حيث أنه لم يضع نفسه في مُواجهة مع الشعب، تأسيساً على أن ذلك ليس من قيم الجيوش المحترفة. أن هذا السلوك يجب تشجيعه في كافة المجتمعات العربية الأخرى، كما يجب أن تتكاتف الجهود من أجل أن تنهض المؤسسات وليس شخص واحد أو جهة واحدة بمسئوليات المراحل الإنتقالية في دول "الربيع العربي"، كما ينبغي التأكيد على أن أقوى جيوش العالم هى تلك التي لا تُشارك في الحياة السياسية، حيث يجب أن يكون هناك فصل واضح بين دور العسكريين والمدنيين في المؤسسات السياسية.
- ينبغي أن يكون هناك وضع قانوني وشرعي للدول بحيث لا تفضي الثورات العربية إلى المطالبة بتغيير الحدود، ذلك أن المنطقة لديها ما يكفي من انقسامات وصراعات في هذا الشأن، كما أن تركيا لا تبغي أن ترى في المنطقة بلدان جديدة مُقسمة أو مُعرضة للإنقسامات والصراعات. ان ما تحتاجه دول المنطقة هو الإتحاد والتكامُل وليس الإنقسام والصراع، لذلك فإذا كان قبول التغيير واجباً وضرورة فإن هذا التغيُر يجب أن يحدُث دون انقسامات جديدة.
- ينبغي ألا يكون هناك تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لدول "الربيع العربي"، فعملية التغيُر والتحوُل يجب أن تقوم بها الشعوب وحدها، فهي المنوط بها صوغ مستقبلها بنفسها، كما ينبغي أن يضطلع بمسئوليات هذا التحول الطبيعي قوى حقيقية على أرض الواقع. بمعنى قوى تُمثل وتُجسِد إرادة الشعوب، تأسيساً على أن أنماط التدخل الأجنبي يُمكن أن تُعقِد الأوضاع الداخلية في دول "الربيع العربي".
- ينبغي أن تكون هناك "ملكية إقليمية" لعملية التحوُل والتغيُر التي تشهدها العديد من دول المنطقة، بمعنى أن يلتقى المفكرين وصناع الرأي والسياسة على نحو مكثف من أجل مناقشة مستقبل المنطقة في ظل التطورات المُتلاحقة التي تشهدها. ان ما يحدث في مصر أو ليبيا أو اليمن أو سوريا من شأنه أن يؤثر على كافة دول المنطقة، بما يدفع بضرورة إيجاد المزيد من المحافل الإقليمية التي لا تقتصر وحسب على قادة الدول والزعماء السياسيين والوزراء، وإنما يجب أن تتزايد أيضاً اللقاءات الدورية بين المثقفين ووسائل الإعلام وأصحاب الرأي في المنطقة.

وقد ساهمت هذه المُحددات في صوغ مبادئ السياسة الخارجية التركية حيال الثورات العربية، بحيث تجسدت في(٤) :

- احترام إرادة الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية والحرية.
- الحفاظ على استقرار وأمن الدول العربية، وضرورة أن يتم التغيير فيها بشكل سلمي، فالأمن والحرية ليسا بديلين ولابد من كليهما معاً.
- رفض التدخُل العسكري الأجنبي في شئون الدول العربية، تجنباً لتكرار مأساة العراق وأفغانستان وتعرُض البلدان العربية لخطر الإحتلال أو التقسيم.
- تقديم العون والدعم للتحوُلات الداخلية حسب الظروف الداخلية الخاصة بكل دولة.
- رعاية المصالح التركية الوطنية العليا، وفي مقدمتها الإستثمارات والمصالح الاقتصادية والحفاظ على أرواح وممتلكات الرعايا الأتراك.
- الإستناد إلى الشرعية الدولية والتحرُك في إطار القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة.
- عدم توجيه السلاح التركي إلى أياً من الشعوب العربية، واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية والمهام غير القتالية والقيام بأعمال الإغاثة.
- مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا المتشابكة معها.

وعلى الرغم من أنه بدا واضحاً أن ثمة مخاوف لدى أنقرة من أن تفضي أحداث المنطقة لتراجُع علاقاتها مع الدول العربية، إلا أن استرجاع خبرة ما بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، بما مثله من مخاطر تراجُع أهمية تركيا الإستراتيجية بالنسبة للتحالُف الغربي، وما شكله من فُرص وقُدرة أكبر على الحركة في دول وسط آسيا وظهور تركيا بإعتبارهِا تُمثل نموذج لدول العالم الإسلامي، قد دفع بضرورة إعادة تكيُف الدور التركي في المنطقة سعياً لإستغلال الفُرص التي يُمكن أن يُشكلها "الربيع العربي"، خصوصاً بعد أن أكدت الثورات العربية أهمية تركيا "الدور" و"النموذج" بالنسبة لدول المنطقة.

وقد عبر عن ذلك مستشار رئيس الوزراء التركي "إبراهيم كالين"، حيث أكد أنه على عكس مما يرى البعض، فإن التغيُرات في منطقة الشرق الأوسط ستُعزز موقع تركيا، وستُخرج تركيا رابحة في إطار عالم عربي أكثر ديمقراطية، معبراً عن قناعته بأن تركيا لا يجب أن تقلق من التغيُرات الدراماتيكية التي شهدتها المنطقة، لأن أنقرة تُدرك أن الشعوب العربية تتقدم على حكامها من ناحية النظرة الإيجابية للدور التركي في المنطقة(٥).

وفي هذا الإطار اعتبرت اتجاهات عريضة في بعض الأدبيات التركية أن "الربيع العربي" من شأنه أن يُسهم في تعزيز قدرة تركيا على وضع إستراتيجية

"العثمانية الجديدة" موضع التطبيق[٦]، بحيث تتكامل تركيا بصورة أكبر وأعمق مع الدول العربية التي خضعت لسيطرة "الإمبراطورية العثمانية". وترى هذه الآراء أن "العثمانية الجديدة" تقوم في مرحلة ما بعد "الربيع العربي" **على ركيزتين أساسيتين[٧]:**

أولهما، أن تركيا لا تسعى لإستغلال أحداث المنطقة لمُحاولة السيطرة على المجتمعات والأنظمة السياسية العربية الجديدة، وإنما تسعى لدعم عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية وتعميق الفهم العربي لمفهوم العلمانية. وفي هذا الإطار شهدت المنطقة العربية وتركيا زيادة ملحوظة في الندوات العلمية والمؤتمرات الأكاديمية واللقاءات المشتركة بين الباحثين والخبراء العرب والأتراك حول سبل الإستفادة من الخبرة التركية في مجال التحول الديمقراطي، والأدوات اللازمة لتعميق التفاهُم العربي التركي على المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية.

ثانيهما، التركيز على مفهوم الدبلوماسية والقوة الناعمة **Soft Power** من أجل تعميق التعاون الاقتصادي والدبلوماسي ومُضاعفة نفوذ تركيا الثقافي، بما يضمن مصالح تركيا في أن تتحول إلى قوى إقليمية كبرى. وعلى الرغم من أن التغيُرات في منطقة الشرق الأوسط كان لها الكثير من التداعيات على القُدرة التركية على تطبيق إستراتجية "**Zero Problems**"، ومع ذلك فقد رأت الكثير من هذه الإتجاهات أنه من المُرجح أن تزداد أهمية الدور التركي في المنطقة إذا ما تم توثيق العلاقات مع النظام المصري الجديد، لاسيما بعد وصول أحد أعضاء حزب "الحرية والعدالة" الجناح السياسي لحركة الإخوان المسلمون إلى منصب الرئاسة في مصر، وطرح تركيا بإعتبارها تقدم نموذج مُلهم يمكن لدول "الربيع العربي" الإستفادة منه في هذه المرحلة[٨].

بناء على ذلك فقد وضح أن الجدل الدائر في أنقرة حول تأثيرات "الربيع العربي" على الإستثمارات التركية المُتنوعة في المنطقة قد دفعت بتبني تصور للتعامُل مع"الربيع العربي" وفق المُحددات السابقة على ثلاث مستويات:

(أ) استغلال الحدث لتوثيق علاقات تركيا الدولية: وذلك في مُحاولة لإعادة تأكيد محورية الدور التركي بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، وذلك من خلال إعادة توظيف هذا الدور في خدمة الإستقرار الإقليمي في المرحلة الجديدة، مستغلة في ذلك نفوذها السياسي وقوتها الناعمة وتشعُب علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة، وفي هذا الإطار فقد تجلى تزايد التقارُب التركي - الأمريكي في ضوء التنسيق المشترك حيال التعامل مع الملف السوري، وإزاء طرق استيعاب التيارات الإسلامية التي تصاعد حضورها في المشهد السياسي العربي.

وفي هذا السياق فقد اعتبرت تركيا أن مواقفها من ثورات "الربيع العربي" اتسقت إلى حد بعيد مع المواقف الغربية عموماً والمواقف الأوروبية على وجه الخصوص، بما من شأنه إعادة تأكيد أهمية ومحورية الدور التركي في المنطقة، ليس وحسب بإعتبارها دولة تُقدم نموذج مُلهم إلى دول "الربيع العربي" يُجسد ما يُطلق عليه في الأدبيات السياسية "الديمقراطية المحافظة" التي تُعبر عن التوافُق والإنسجام بين مبادئ الديمقراطية والقيم الإسلامية، وإنما أيضاً لإتساق سياسات وتوجهات تركيا الخارجية حيال الثورات العربية مع كل من السياسات الأمريكية والمواقف الأوروبية إزاء القضايا والإشكاليات التي أثارتها هذه الثورات(٩).

<u>(ب) دعم العلاقات مع أنظمة الحكم العربية الجديدة:</u> سعت تركيا لإنهاء حال التوتر المكتوم الذي ميز علاقاتها بالنظام المصري السابق، من خلال الوقوف إلى جانب المتظاهرين المصريين هذا من جانب، ومن جانب آخر من خلال العمل على توثيق العلاقات في أبعادها المختلفة مع مصر في مرحلة ما بعد (٢٥ يناير)، وصولاً إلى التعاون العسكري والأمني، لاسيما أن ثمة رؤى تركية تُدرك أن تقارب مصري - تركي من شأنه أن يُعيد ترتيبات الأمن الإقليمي وإعادة صوغ خريطة التحالُفات الإقليمية في المنطقة. وقد كان من الواضح أن تركيا تتخوف من وصول الفريق "أحمد شفيق" إلى منصب الرئاسة في مصر، حيث بدا وضحاً أنها تُفضل مرشح حزب "الحرية والعدالة" "د. محمد مرسي"، والذي نظرت إليه بإعتباره قد يمنح العلاقات المشتركة دفعة كبرى، وذلك على مستوياتها المختلفة.

وفيما يتعلق بالملف الليبي، فقد كان لتخلي تركيا عن تحالُفها الوثيق مع نظام "القذافي"، ودبلوماسيتها النشطة حيال ليبيا في مرحلة ما بعد سقوط "نظام العقيد" دوراً كبير في تسهيل مُهمة عقد شركات سياسية واتفاقات اقتصادية كبيرة مع النظام الليبي الجديد.

ويأتي في هذا الإطار أيضاً التخلي عن مساندة نظام "الأسد" في سوريا رغم العلاقات الشخصية الوثيقة التي ربطت "أوردغان" بـ "بشار الأسد" ورغم تشعُب العلاقات السياسية والاقتصادية مع "النظام البعثي"، وذلك بعدما توصلت أنقرة لقناعة بأن "الأسد" لن يكون بمقدوره إجراء إصلاحات جذرية تنقذ نظامه وتدفع سوريا نحو تحول ديمقراطي حقيقي، استجابة لتطلعات الشعب السوري، الذي بدا أنه أكثر إصراراً على دفع كلفة هذا التحوُل، بما جعل تركيا من جهتها تُركِز على توثيق علاقاتها مع شُركاء مرحلة "ما بعد الأسد".

<u>(ج) تعميق العلاقات مع التيارات الإسلامية:</u> أوضحت التحرُكات التركية في المنطقة خلال مرحلة ما بعد اندلاع الثورات الشعبية في العديد من الدول العربية، أن ثمة تركيز تركي على دعم حركة الإخوان المسلمون وبقية التيارات الإسلامية التي نشطت على الساحات السياسية العربية بعد الثورات الشعبية، وذلك عبر تشجيعهم

على العمل السياسي وفق منهج يتسم نسبياً بالبراجماتية من خلال الإستفادة من الإستشارات واللقاءات السياسية التي عقدتها القيادات والنُخب التركية مع الكثير من هذه التيارات.

وفي هذا الإطار نشط عدد من أعضاء حزب "العدالة والتنمية" التركي في عدد من الدول العربية من أجل تقديم دعوات لبعض أعضاء التيارات والأحزاب ذات التوجُهات الإسلامية لزيارة أنقرة للإستفادة من تجربة إسلامي تركيا، وهى لقاءات في مجملها حاولت التأكيد على أن مسألة تدخل الدولة في حياة المواطنين الخاصة قد تخطاها الزمن. كما عقدت ندوات ومؤتمرات مشتركة في عدد من الدول العربية كان أغلب المشاركين فيها من التيارات الإسلامية، وذلك بهدف نقل خبرة تجربة حزب "العدالة والتنمية" إلى التيارات والأحزاب الإسلامية العربية.

وقد تجلت إستراتيجية تركيا في دعم تجربة مشاركة الإسلاميين في العمل السياسي العربي، في حديث "أوردغان" أثناء زيارته لكل من مصر وليبيا وتونس في سبتمبر ٢٠١١- عن مفهوم العلمانية، حين أشار أن العلمانية لا تختلف أو تتناقض مع الهوية الإسلامية. وقد جلب ذلك عليه عاصفة من الإنتقادات من التيارات الإسلامية نفسها. وفي هذا الإطار شنت سوريا من جهتها أيضاً حملة ضارية على الحكومة التركية بسبب دعمها لحركة الإخوان المسلمين السورية، مشيرة إلى أن تركيا تسعى لإعادة الهيمنة على المنطقة عبر إستراتيجية "العثمانية الجديدة"[١٠].

ويمكن القول، إن المحددات السياسية لطبيعة الدور التركي في المنطقة ظلت حاكمة للأنماط المتغيرة للسياسة الخارجية إزاء الثورات العربية ووفقاً لخصوصية كل حالة، وفي هذا الإطار بدا جلياً خفوت الموقف التركي حيال الوضع في كل من البحرين واليمن، حيث ارتبطت التوجُهات التركية بالحرص التركي على العلاقات السياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي، بما جعل المقاربة التركية حيال الملفين تقوم على ضرورة إنهاء الأزمات الداخلية في الدولتين وإنهاء الإنقسامات المجتمعية عبر الأدوات السلمية، بالترافُق مع رفض التدخلات الخارجية، خصوصاً الإيرانية منها لما لها من تأثيرات وتداعيات سلبية على عمليات التغيُر السلمي والمُتدرج الذي راعته دول الخليج العربي في الحالتين.

<u>٢- المحدد الاقتصادي:</u>

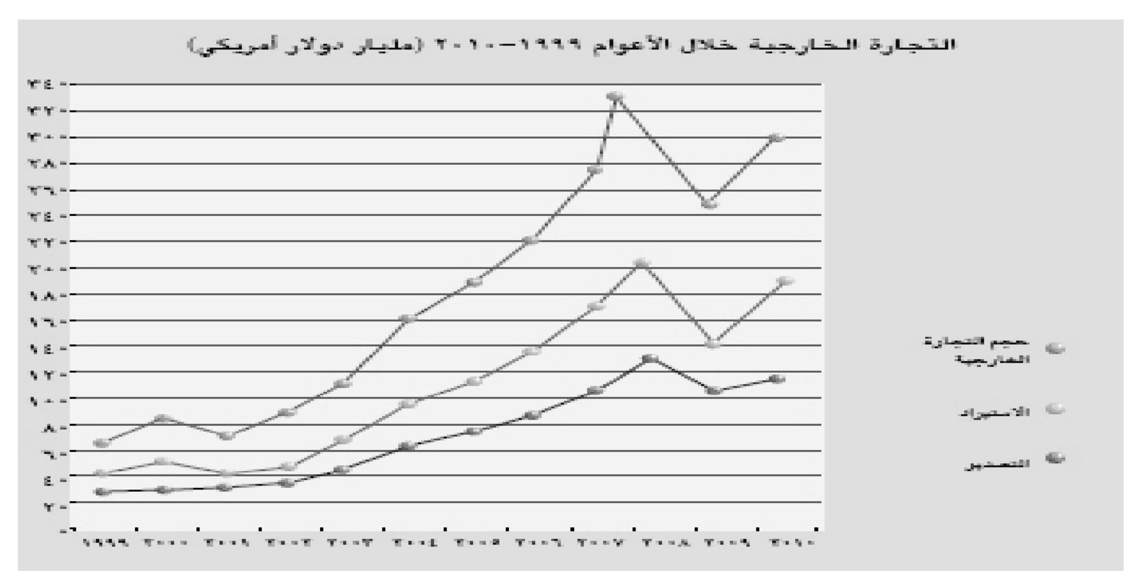
تخوفت تركيا من أن تتأثر استثماراتها التركية لدول المنطقة، بما قد يُسفر عن زيادة الأعباء المالية التي قد تؤثر سلباً على مُعدلات نمو الاقتصاد التركي.

كما تخوفت تركيا من التداعيات الاقتصادية للثورات العربية، لاسيما فيما يتعلق بإتفاقات التجارة الحرة التي أبرمتها مع عدد من الدول العربية، ومنها الإتفاقية

الموقعة مع كل من مصر[11] وليبيا، وكذلك اتفاقية إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا، وهى الإتفاقية التي علقت بعد ذلك بسبب الموقف التركي من أحداث الثورة السورية[12].

وتخوفت تركيا كذلك من ارتفاع أسعار النفط عالمياً بسبب أحداث المنطقة المُلتهبة، لما لذلك من تأثيرات على ارتفاع معدل العجز في الميزان التجاري، بالنظر لإعتماد تركيا على استيراد أكثر من ٩٠ في المائة من احتياجاتها النفطية من الخارج. وتكشف المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية من ٥٠٥ مليار دولار في ابريل ٢٠١٠ إلى ٩ مليار دولار في ابريل ٢٠١١[13].

هذا في وقت عاني فيه الاقتصاد التركي من صعوبات بسبب ارتفاع الطفرة الإستهلاكية المدفوعة بالائتمان لذروتها، وتجاوز العجز في الحساب الجاري نسبة ١٠ في المائة، وهو وضع كان محدداً رئيسياً في أن يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض نسبة النمو الاقتصادي إلى ٢.٢ في المائة خلال عام ٢٠١٢[14].



Source: Turkish News Agency for Office of the prime Minister, Directorate General of press and Information.

وعلى الرغم من الحذر الذي أبدته تركيا في التعامل مع أحداث المنطقة، غير أنه كان من الواضح أن مواقفها التي لم تنسجم كلياً مع مُحددات مواقف العديد من دول مجلس التعاون الخليجي، ساهمت في تعطل توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج وذلك بسبب طلب الأخيرة توقيع الإتفاقية دون إبداء أي أسباب، وهى اتفاقية كان من المُقرر توقيعها في ديسمبر ٢٠١١.

كما ساهمت الأحداث التي شهدتها دول "الربيع العربي" في تراجع إجمالي صادرات تركيا إليها بنسبة ١٣ في المائة. ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا

وتونس واليمن ٦.٤٨ في المائة من إجمالي الصادرات الخارجية التركية في عام ٢٠١٠، تراجعت هذه النسبة إلي ٤.٧٤ في المائة نتيجة تداعيات "الربيع العربي". ووفقاً لإحصائيات مجلس المُصدرين الأتراك، فإنه خلال عام ٢٠١٠ تم تصدير منتجات تركية إلي مصر بقيمة مليارين و٣٢٣ مليون دولار وإلي سوريا بقيمة مليار و٨٥٢ مليون دولار وإلي ليبيا بقيمة مليارين و٧ مليون دولار وإلي تونس بقيمة ٧٥١ مليون دولار وإلي اليمن بقيمة ٣٣٨ مليون دولار. هذا فيما تراجع إجمالي الصادرات التركية خلال عام ٢٠١١ إلي هذه الدول العربية الخمس من ٧ مليارات و٢٧٢.٥ مليون إلي ٦ مليارات و٣٢٣ مليون دولار(١٥).

وقد عكست زيارة رئيس الوزراء التركي إلى دول الربيع العربي على رأس وفد وزاري عالي المستوى وبرفقة ٢٨٠ من رجال الأعمال الأهمية الاقتصادية لعلاقات تركيا مع الدول العربية، حيث سعت تركيا للمُساهمة في إعادة أعمار دول "الربيع العربي" وإمداد هذه الدول بخدمات الإتصالات، والمشاركة في قطاع التشييد والبناء. كما سعت تركيا إلى مضاعفة الإستثمارات التركية في مصر، بما يوفر فُرص عمل أكبر أمام العمالة المصرية التي يوجد منها بالفعل قرابة ٧٥ ألف مصري يعملون في الشركات التركية بمصر.

وفي هذا الإطار تُشير التقديرات التركية إلى احتمال تزايُد استثمارات تركيا في مصر من ١.٥ مليار دولار إلى ٥ مليارات خلال العامين المُقبلين وأن تزيد المُبادلات التجارية من ٣.٥ مليار دولار إلى ٥ مليارات دولار قبل نهاية عام ٢٠١٢ وإلى ١٠ مليارات دولار بحلول عام ٢٠١٥، وهو أمر من شأن تحققه أن يزيد من الروابط السياسية والاقتصادية بين البلدين، وقد يدفع بتحقُق نبوءة رئيس الوزراء "رجب طيب أوردغان" بأن تكون أنقرة مفتاح القاهرة لأوروبا وأن تكون القاهرة مفتاح أنقرة لأفريقيا(١٦).

وقد أبرم رجال الأعمال الأتراك خلال زياراتهم لمصر برفقة رئيس الوزراء التركي، اتفاقيات تجارية تُقدر بزهاء ٨٥٠ مليون جنيه، كما ازدادا إقبال رجال الأعمال الأتراك على الإستثمار في كل من مصر وتونس بإعتبار أنهما الدولتين اللتين شهدتا استقراراً نسبياً، بما أدى إلى عودة الإرتفاع لقيمة الصادرات التركية إلي مصر بنهاية عام ٢٠١١ بنسبة ٢٣ في المائة وإلى تونس بنسبة ١٢.٣ في المائة مُقارنة بعام ٢٠١٠. هذا في الوقت الذي تراجع فيه حجم الصادرات التركية إلي ليبيا بنسبة ٦٣ في المائة وإلي اليمن بنسبة ١٥ في المائة وإلي سوريا بنسبة ١٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠ بسبب الوضع الأمني في هذه الدول(١٧).

وقد ساهمت المجهودات التركية لدعم العلاقات مع ليبيا بعد هدوء الأحداث نسبياً إلى زيادة الصادرات التركية لليبيا بمقدار ١٣٩ في المائة خلال شهر ديسمبر ٢٠١١ مقارنة بشهر نوفمبر من العام ذاته. هذه التطورات الإيجابية من المتوقع أن

تستمر خلال الفترة المقبلة، لاسيما بعد إعلان الحكومة الليبية أنها ستُقدم فُرص استثمارية بقيمة ١٠٠ مليار دولار للشركات التركية، كما أُعلن عن منح الشركات التركية استثمارات في قطاع التشييد والبناء وصلت قيمتها إلى ١٥ مليار دولار[١٨]. وتسعى تركيا في هذا الإطار إلى مضاعفة حجم الصادرات التركية لكل من مصر وليبيا، وذلك بعد استكمال خط "RORO" الملاحي بين مينائي مرسين التركي، والإسكندرية المصري، والذي يعتبره الأتراك أن من شأنه أن يجعل من مدينة الإسكندرية بوابة تركيا للدول العربية وأفريقيا.

جدول يوضح تطور علاقات تركية التجارية

تركيا	١٩٩١			٢٠٠٢			٢٠٠٨			٢٠١٠			التغيير% -٩١ ٢٠٠٨	التغيير% -٠٨ ٢٠١٠
	التصدير	الاستيراد	الإجمالي	التصدير	الاستيراد	الجمالي	الاستيراد	التصدير	الإجمالي	الاستيراد	التصدير	الإجمالي		
بلغاريا	٧٦	١٤٠	٢١٦	٣٨٠	٥٠٨	٨٨٨	٢٫١٥٢	١٫٨٤٠	٣٫٩٩٢	١٫٤٩٨	١٫٧٠١	٣٫١٩٩	١٧٤٨	-٢-
اليونان	١٤٤	٧٧	٢٢١	٥٩٠	٣١٢	٩٠٢	٢٫٤٣٠	١٫١٥١	٣٫٥٨١	١٫٤٥٦	١٫٥٤٢	٢٫٩٩٨	١٥٢٠	١٦-
رومانيا	١٠٥	١٩٩	٣٠٤	٥٦٦	٦٦٢	١٫٢٢٨	٣٫٩٨٧	٣٫٥٤٨	٧٫٥٣٥	٢٫٥٩٩	٣٫٤٤٨	٦٫٠٤٧	٢٣٧٩	٢٠-
ملدفيا	-	-	-	٤٠	٥	٤٥	١٩٨	٧٠	٢٦٨	١٤٨	١١١	٢٥٩	-	٣-
روسيا	٦١١	١٫٠٩٧	١٫٧٠٨	١٫١٧٢	٣٫٨٩٢	٥٫٠٦٤	٦٫٤٨٣	٣١٫٣٦٤	٣٧٫٨٤٧	٤٫٦٣٢	٢١٫٥٩٦	٢٦٫٢٢٨	٣١-	٣١-
أوكرانيا	-	-	-	٣١٣	٩٩١	١٫٣٠٤	٢٫١٨٨	٦٫١٠٦	٨٫٢٩٤	١٫٢٦١	٣٫٨٣٠	٥٫٠٩١	-	٣٩-
أذربيجان	-	-	-	١٠٣	١٣٨	٢٤١	٩٩٨	٥٢٥	١٫٥٢٣	١٫٥٥١	٨٦٥	٢٫٤١٦	-	٥٩
جورجيا	-	-	-	٢٣١	٦٥	٢٩٦	١٫٦٦٧	٩٢٨	٢٫٥٩٥	٧٦٩	٢٩١	١٫٠٦٠	-	٥٩-
إيران	٤٨٧	٩١	٥٧٨	٣٣٤	٩٢١	١٫٢٥٥	٢٫٠٣٠	٨٫٢٠٠	١٠٫٢٣٠	٣٫٠٤٣	٤٫٦٤٥	١٠٫٦٨٨	١٦٧	٤
العراق	١٢٢	٤٩٢	٦١٤	-	-	-	٣٫٩١٧	١٫٣٢١	٥٫٢٣٨	٦٫٠٤٣	١٫٣٥٥	٧٫٣٨٩	٧٥٣	٤١
سوريا	٢٦٤	٦٧	٣٣١	٢٦٧	٥٠٦	٧٧٣	١٫١١٥	٦٣٩	١٫٧٥٤	١٫٨٩٤	٦٦٣	٢٫٥١٢	٤٣٠	٤٣
إجمالي الجوار	١٫٨٠٩	٢٫١٦٣	٣٫٩٧٢	٣٫٩٩٦	٨٫٠٠٠	١١٫٩٩٦	٢٧٫١٦٥	٥٥٫٦٩٢	٨٢٫٨٥٧	٤٣٫٠٤٧	٦٧٫٨٩٦	١٩٨٦	١٨-	١٨-
لبنان	٩٠	٧	٩٧	١٨٧	٤٢	٢٢٩	٦٦٥	١٧٩	٨٤٤	٦١٩	٢٢٩	٤٨٤	٧٧٠	٢٧
الأردن	١٥٨	٣٠	١٨٨	١١٧	١٨	١٣٥	٤٦١	٢٥	٤٨٦	٥٧٢	٤٣	٦١٥	١٥٩	٣٩-
اليمن	٦٥٠	٢٫٢٢٠	٢٫٨٧٠	١٫٣٣٤	٩٥٢	٢٫٢٨٦	١٢٫٧٢٢	٤٫٣٦١	١٧٫٠٨٣	٦٫٧٤٦	٣٫٦٤٢	١٠٫٣٨٨	٤٩٥	٧-
شمال أفريقيا	٥٢٤	٤٣٢	٩٥٦	٩٣٨	١٫٥١٨	٢٫٤٥٦	٤٫٤٢٤	٤٫٤٣٢٤	٨٫٧٤٨	٤٫٧٧٩	٣٫٣٧٨	٨٫١٥٧	٨١٥	٧٩٦-
مصر	١٦٩	٤٨	٢١٧	٣٢٦	١١٨	٤٤٤	١٫٤٢٦	٩٤٣	٢٫٣٦٩	٢٫٢٦١	٩٢٦٣	٣٫١٨٧	٩٩١	٣٥
السودان	٢٠	٤	٢٤	٥٩	١٢	٧٢	٢٣٤	٩	٢٤٣	٢٢٨	٥	٢٣٣	٩١٢	٤-
إجمالي العالم العربي	١٫٩٠٧	٣٫٢٩٣	٥٫٢٠٠	٣٫٠٤١	٣٫١٢٤	٦٫١٦٥	٢٤٫٢٩٩	١١٫٦٢٢	٣٥٫٩١	٢٢٫٤٧٨	١٠٫٠١٢	٣٢٫٤٩٠	٥٩١	١٠-
إسرائيل	٧٩	٧٨	١٥٧	٨٠٥	٥٤٥	١٫٣٥٠	١٫٩٣٥	١٫٤٤٨	٣٫٣٨٣	٢٫٠٨٣	١٫٣٦٠	٣٫٤٤٣	٢٠٥٥	٢-
الاتحاد الأوروبي	٧٫٣٤٨	٩٫٨٩٦	١٧٫٢٤٤	٢٠٫٤١٥	٢٥٫٦٨٩	٤٦٫١٠٤	٦٣٫٣٩٠	٧٤٫٨٠٢	١٣٨٫١٩٢	٥٢٫٦٥٩	٧٢٫٢١٥	١٢٤٫٨٧٤	٧٠١	١٠-
الولايات المتحدة	٩١٣	٢٫٢٥٥	٣٫١٦٨	٣٫٣٥٦	٣٫٠٩٩	٦٫٤٥٥	٤٫٣٠٠	١١٫٩٧٦	١٦٫٢٧٦	٣٫٧٦٨	١٢٫٣١٨	١٫٠٨٦	٤١٤	١-
منطقة جنوب الصحراء بأفريقيا	١١٧	٢٦٩	٣٨٦	٤٣٠	٥٥٨	٩٨٨	٣٫٢١٢	٢٫٥٠٣	٥٫٧١٥	٢٫٢٥٨	٢٫١٠٨	٤٫٣٦٦	١٣٨١	٢٤-
المجموع الكلي	١٣٫٥٩٣	٢١٫٠٤٧	٣٤٫٦٤٠	٣٦٫٠٥٩	٥١٫٥٥٤	٨٧٫٦١٣	١٣٢٫٠٢٧	٢٠١٫٠٢٧	٢٠١٫٩٦٤	٣٣٣٫٩٩١	١٨٥٫٤٩٧	٢٩٩٫٣٩٦	٨٦٤	١٠-

Source:Turkey's "Demonstrative Effect" And Transformation Of The Middle East, Insight Turkey, Vol. 13, No,2, 2011. Kemal Kirişci

ويمكن القول أن مواقف تركيا حيال الثورات العربية قد تأثرت بمصالح تركيا الاقتصادية في المنطقة التي شهدت تطورات مهمة على صعيد العلاقات الاقتصادية التركية العربية بفعل فاعلية إستراتيجية تركيا الخاصة بعمليات "البحث عن أسواق جديدة" وازدهار سياسات التصدير بديلاً عن أية "برامج أيديولوجية"، وذلك فيما أُطلق عليه "السياسات التجارية" الجديدة لأنقرة.

وقد انعكس ذلك في مواقف تركيا المُتغيرة من ثورات "الربيع العربي"، حيث ساندت مبكراً كلاً من الثورة المصرية والتونسية، وذلك بسبب انخفاض حجم الإستثمارات التركية في الدولتين مقارنة بليبيا على سبيل المثال. ففي ليبيا وحدها يوجد حوالي ٢٥ ألف مواطن تركي، وتُقدر الإستثمارات التركية فيها بزهاء ١٥ مليار دولار. كما يُشكل السوق الليبي السوق الثاني للمُتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا، ويوجد في ليبيا حوالي ١٢٠ شركة تركية. ووصل التبادل التجاري بين الدولتين في عام ٢٠١٠ إلى ٩.٨ مليارات دولار[١٩].

وفي سوريا قامت الشركات التركية بتوسيع استثماراتها بشكل سريع، ووفقاً لتقرير صدر في شهر أكتوبر ٢٠١٠، فإن تركيا خصصت ما يرقب لـ ١٨٠ مليون يورو (٢٤٧ مليون دولار أمريكي) في صورة قروض مُيسرة لسوريا لإستخدامها في مشاريع البنية التحتية. وأعلن وزير الدولة التركي المسئول عن التجارة الخارجية "ظافر جلايان" خلال مؤتمر حول الإستثمار في الساحل السوري نظمه مركز الأعمال السوري التركي، أن الإستثمارات التركية في سوريا بلغت حوالي ٧٠٠ مليون دولار[٢٠].

كما انتهجت تركيا سياسة أكثر ليبرالية فيما يخُص تأشيرات الدخول إلى أراضيها، حيث كانت السمة المُميزة لـ "سياسات الجوار" التركية. وقد عكس قرار تركيا الداعي إلى تشجيع تدفُق البشر والتجارة والأفكار مظاهر التخلي عن "النظرة الواقعية" وإدراك أن مُحصلتها الإيجابية محدودة في العلاقات الدولية، وذلك لصالح أفكار من قبيل "الليبرالية" و"الإعتماد المُتبادل"، وقد أفضت هذه الأفكار والسياسات إلى ارتفاع كبير في عدد المواطنين العرب الذين يقومون بزيارة تركيا[٢١].

حركة تنقل الأفراد إلى تركيا

الدولة	١٩٩٥ الإجمالي	النسبة %	٢٠٠٢ الإجمالي	النسبة %	٢٠٠٨ الإجمالي	النسبة %	٢٠١٠ الإجمالي	النسبة %	النسبة % ٩٥- ٢٠٠٨	النسبة % ٩٥- ٢٠١٠
العراق	١٥.٣٦٣	٢٥	١٥.٧٥٨	٠.١٢	٢٥٠.١٣٠	٠.٩٥	٢٨٠.٣٢٨	٠.٩٨	١٢	١٧٢٥
سوريا	١١١.٦١٣	١.٦٥	١٢٦.٤٢٨	٠.٩٥	٤٠٦.٩٣٥	١.٥٥	٨٩٩.٤٩٤	٣.١٤	١٢١	٧٠٦
لبنان	٢٦.٨٣١	٠.٤٠	٣١.٢٩٨	٠.٢٤	٥٣.٩٤٨	٠.٢٠	١٣٤.٥٥٤	٠.٤٧	١٤٩	٤٠١
الأردن	٢٥.٧٧٠	٠.٣٨	٣٣.١٢٧	٠.٢٥	٧٤.٣٤٠	٠.٢٨	٩٦.٥٦٢	٠.٣٤	٣٠	٢٧٥
اليمن	٤٢.٨٦٢	٠.٦٣	٤٥.٨٢٨	٠.٣٥	١٢١.٢١٤	٠.٤٦	١٦٩.٨٦٥	٠.٥٩	٤٠	٢٩٦
شمال أفريقيا	٨٩.٩١٤	١.٣٣	١٣٥.٢٩٦	١.٠٢	١٩٤.٥٤٦	٠.٧٤	٢٤٤.١٧٣	٠.٨٥	٢٦	١٧٢
مصر	١٨.٢٣٧	٠.٢٧	-	٠١٦	٥٧.٩٩٤	٠.٢٢	٦١.٥٦٠	٠.٢٢	٦	٢٣٨
السودان	١.٥٣٦	٠.٠٢	٢.٢١٢	٠.٠٢	٨.٩٨٧	٠.٠٣	٦.٦٣٤	٠.٠٢	٢٦-	٣٣٢
الإجمالي	٣٣٢.١٢٦	٤.٩١	٤١١.٥٣٠	٣.١١	١.١٦٨.٠٩٤	٤.٤٤	١.٨٩٣.١٧٠	ذ٦.٦١	٦٢	٤٧٠
إيران	٣٤٩.٦٥٥	٥.١٧	٤٣٢.٢٨١	٣.٢٦	١.١٣٤.٩٦٥	٤.٣١	١.٨٨٥.٠٩٧	٦.٥٨	٦٦	٤٣٩
إسرائيل	٢٦١.٠١٢	٣.٨٦	٢٧٠.٢٦٢	٢.٠٤	٥٥٨.١٨٣	٢.١٢	١٠٩.٥٥٩	٠.٣٨	٨٠-	٥٨-
جوار تركيا من الكتلة السوفيتية السابقة	١.٤٨٧.١٦٢	٢١.٩٩	٢.٥٤٢.١٦٠	١٩.١٩	٦.٨٠٧.٨٧٥	٢٥.٨٥	٧.٢٢٨	٢٥.٢٥	٦	٣٨٦
الاتحاد الأوروبي	٣.١٨٢.٦٤١	٤٧.٠٦	٧.٧٠٨.٢١٤	٥٨.١٨	١٤.٨٧١.٩٠٧	٥٦.٤٧	١٤.٧٤٧.١٤٢	٥١.٥١	١-	٣٦٩
آخرون	١.١٥١.٨٩٦	١٧.٠٣	١.٨٨٥.٩٤١	١٤.٢٤	٣.٥٠٧.٤٠٢	١٣.٣٢	٤.٥٦٤.٥٠٧	١٥٠.٩٤٥	٣٠	٢٩٦
الإجمالي	٦.٧٦٢.٩٥٦	%١٠٠	١٣.٢٤٨.١٧٦	%١٠٠	٢٦.٣٣٦.٦٧٧	%١٠٠	٢٨.٦٣٢.٢٠٤	%١٠٠	٩	٣٢٣

Source: Turkey's "Demonstrative Effect" And Transformation Of The Middle East, Insight Turkey, Vol. 13, No,2, 2011. Kemal Kirişci.

٣- المحدد الأمني:

لعبت المُحددات الأمنية دوراً أساسياً في تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية في الفترة السابقة على وصول حزب "العدالة والتنمية"، غير أن قادة الحزب صاغت مفهوم مُغاير للأمن التركي، ينطلق من أن الجوار الإقليمي ليس بالضرورة مصدراً لتهديدات الأمن القومي، وإنما قد يكون التعاون المشترك مع دول الجوار سبيل التعامل مع كافة التهديدات التي يُمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والإستقرار التركي(٢٢).

وقد لعبت العوامل الأمنية دوراً أساسياً في تحديد المُقاربة التركية حيال الثورات العربية، حيث انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الإحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لإنخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط.

وقد ارتبطت هذه الرؤية بالخبرة التركية من حرب العراق في ١٩٩٠-١٩٩١، ومناخ عدم الإستقرار الذي ساد المنطقة وقت ذاك، بما أثمر عن خسائر اقتصادية ضخمة وتداعيات أمنية قضت مضاجع الأتراك ومازالت بسبب تشكيل إقليم شمال العراق، وتزايُد هجمات حزب العمال الكردستاني ضد تركيا انطلاقاً من الأراضي العراقية، هذا فضلاً عن تزايُد الدور الإيراني في العراق، بما ضاعف من التحديات الأمنية والسياسية بالنسبة لأنقرة.

وفي هذا السياق فقد لعبت الإعتبارات الأمنية دوراً أساسياً في صوغ الموقف التركي حيال كل من البحرين واليمن، حيث برز المُحدد الأمني في تشكيل السياسات التركية حيال الملفين، إذ بدت تخوفات تركية من تحول الأزمة في الدولتين إلى صراع طائفي ومذهبي يكون له امتدادات إقليمية، لاسيما في ظل اشتداد المُواجهة الإعلامية والسياسية والدبلوماسية بين العديد من دول الخليج العربي من جانب وإيران من جانب آخر.

وقد سيطرت الإعتبارات الأمنية كذلك على المواقف التركية إزاء الأزمة السورية، وذلك في ظل تنامي التخوفات من تأجُج المشكلة الكردية خصوصاً في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة مع سوريا (٨٧٧ كم)، وسعى أكراد سوريا إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق. كما تخوفت تركيا من تدفُق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين إلى الأراضي التركية، وبدا القلق التركي واضحاً من تداعيات هذه الأزمة بملفاتها السياسية والاجتماعية على الوضع الداخلي في تركيا، وأيضاً من احتمالات انتقال الأزمة إلي حدودها الجنوبية إذا ما خرج الوضع الأمني عن السيطرة، أو تطور إلى مُواجهة عسكرية بين القوى الغربية وسوريا كما حدث في ليبيا.

كما اعتبرت تركيا وفقاً لتقديرات مواقف عديدة أن العلاقات التركية – الإسرائيلية قد تُواجه العديد من التحديات وذلك بسبب أن تركيا هى القوة الإقليمية الرئيسية المُساندة لعمليات التغيُر في منطقة الشرق الأوسط، هذا فيما اتجهت إسرائيل إلى إعادة صوغ مُعادلاتها الأمنية بعد خسارة أنظمة عربية كانت تحتفظ معها بعلاقات شبه طبيعية، خصوصاً أن الإنتخابات التي أُجريت في دول الربيع العربي أسفرت عن صعود تيارات وأحزاب إسلامية تتبنى مُقاربات أكثر عدائية حيال إسرائيل[٢٣].

ارتبط بذلك أيضاً أن "النموذج التعاوني" الذي نادت به أنقرة للتعامل مع المشكلات الأمنية والتهديدات التي تُواجهها المنطقة، لم يعُد يُجدي نفعاً في ظل تضرُر العلاقات التركية مع سوريا بفعل الثورة السورية، ومن قبلها في ظل ما شهدته العلاقات مع إسرائيل من توترات بسبب أزمة أسطول الحرية، هذا فضلاً عن تضرُر العلاقة مع طهران بفعل إقدام أنقرة على نشر صواريخ الدرع الصاروخي

على أراضيها. هذا بالإضافة إلى الصراع بين طهران وأنقرة للتأثير على مجريات الأحداث الدائرة على الأراضي السورية، فبينما تُدعم إيران النظام البعثي، فإن أنقرة تُدعم المُعارضة سواء في شقها السياسي أو العسكري (الجيش السوري الحر).

وعلى الرغم من أن تركيا عملت على كبح جماح تدهور العلاقات مع دول الجوار التي تضررت علاقاتها معها بسبب المواقف التركية حيال قضايا "الربيع العربي" وإشكالياته، وذلك من خلال التأكيد على عدم إمكانية اللجوء إلى عمل عسكري ضد أيا من هذه الدول إلا في إطار موقف دولي موحد، بيد أن الموقف التركي حيال الثورة السورية قد أدى إلى تصاعد التوتر بين تركيا من جانب وسوريا وإيران والعراق من جانب آخر.

وقد مثلت حادثة إسقاط سوريا لطائرة استطلاع تركية **(F4)** تحدياً كبيراً بالنسبة لتركيا، دفع الأخيرة إلى التهديد بأن تحدي سوريا للقوات العسكرية التركية ستكون عواقبه وخيمة. هذا الموقف لم تستند فيه أنقرة وحسب إلى موازين القوى التي تصُب لصالحها مقارنة بسوريا أو حتى كل من إيران والعراق، بإعتبارهما داعمتين للموقف السوري، وإنما أيضاً لإعتبارات عديدة منها أن تركيا تُعد إحدى دول حلف شمال الأطلسي، بل وتُمثل ثاني أكبر قوة عسكرية في هذا الحلف بعد الولايات المتحدة الأمريكية(٢٤).

الإنفاق العسكري لكل من تركيا وسوريا وإيران والعراق

الفترة	الإنفاق (بليون دولار)				نسبة الإنفاق بالمقارنة بتركيا (%)		
	تركيا	سوريا	العراق	إيران	سوريا	العراق	إيران
١٩٩٨-٨٩	١١٨.٦٦	٤٢.٤٩	-	١٧.٢١	٢.٧٩	-	٦.٨٩
٢٠٠٨-٩٩	١٣٦.٩٩	٦٠.٧٩	٧.١٠	٥٥.٠٩	٢.٢٥	١٩.٢٩	٢.٤٩
٢٠٠٨-٨٩	٢٥٥.٦٥	١٠٣.٢٨	٧.١٠	٧٢.٣٠	٢.٤٨	٣٦.٠٠	٣.٥٤

Source: Sipri Military Expenditures Database. March 2010.

ويتضح من الجدول السابق أن الإنفاق التركي مازال يتجاوز إنفاق كافة دول الجوار، بل أنه يتجاوز الإنفاق السوري بقرابة الضعفين والنصف في الفترة ما بين عام ١٩٨٩ وعام ٢٠٠٨، فيما يُمثل ٣٦ ضعف لمعدل الإنفاق العراقي في ذات الفترة، وحوالي ثلاث أضعاف ونصف لمعدلات الإنفاق الإيراني في ذات الفترة المذكورة.

وبصفة عامة يمكن القول إن الثورات العربية أوضحت أن المُحدد الأمني شكل ضلعاً رئيسياً في تشكيل السياسة الخارجية التركية، بما أفضى إلى تبلوُر مواقف تركية مُتباينة حيال الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية. ومع أن أنقرة أوضحت الكثير من أدبيات سياساتها الخارجية وتصريحات مسئوليها رفضها لإستراتيجية المحاور، غير أن المُحددات الأمنية ذاتها وقفت أيضاً وراء الحركة

الدبلوماسية والسياسية التركية النشطة حيال القاهرة في مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، لاسيما بعد وصول مُمثل الإخوان المسلمون "محمد مرسي" إلى منصب الرئاسة المصرية، وذلك من أجل تأسيس محور "القاهرة –أنقرة" سعياً إلى مُواجهة التحديات السياسية والأمنية التي تحيط بالمنطقة.

ثانيا: أنماط المواقف التركية إزاء "الربيع العربى":

حرصت تركيا على تدرُج مواقفها لحين وضوح مؤشرات الحسم لتُعلن مع تصاعد الأحداث انحيازاً نسبياً ووفقاً لطبيعة كل حالة للحقوق المشروعة للشعوب العربية في تحقيق إصلاح سياسي وتحول حقيقي نحو الديمقراطية، ورغم تفضيل تركيا لأن يغدو هذا التحول عبر الأدوات السلمية، إلا أن تسارُع وتيرة وتفاقم الأحداث في الحالتين الليبية والسورية وجلاء الموقفين العربي والدولي حيالهما دفع تركيا للإبتعاد عن نظامي الدولتين، عبر دعم التدخُل العسكري لحلف الناتو لإسقاط نظام "القذافي" في ليبيا، ودعم الضغوط الدولية والعربية على نظام "الأسد" في سوريا.

تعدُد أنماط المواقف التركية من الثورات العربية، ارتبط بإختلاف المصالح السياسية وأنماط الروابط الاقتصادية وطبيعة التقديرات الأمنية، بما وضع تركيا في مأزق حتمية تبرير المواقف، خصوصاً بعدما تباينت مواقف تركيا حيال ثورتي مصر وتونس عن بقية الثورات العربية. **وفي هذا الإطار يُمكن رصد أنماط المواقف التركية من الثورات العربية على النحو التالي:**

الموقف من الثورة التونسية .."المُراقب":

لم تتدخل تركيا في الأزمة التونسية من مُنطلق الحرص على عدم التدخُل في الشؤون الداخلية للدول العربية، حيث لم يكن من المتوقع أن تفضي الأحداث سريعاً إلى سقوط نظام "بن علي"، أو أن تكون الثورة التونسية فاتحة الثورات العربية.

وعندما قام "بن علي" بمغادرة الأراضي التونسية مُتجهاً للمملكة العربية السعودية فقد أعلنت أنقرة دعمها للثورة التونسية. وفي هذا الإطار قال وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" إن الثورة التونسية قد تُمثل نموذجاً يُحتذي به من قبل بلدان أُخرى تسعى للإصلاح والتحول الديمقراطي[٢٥].

كما عملت تركيا بعد سقوط نظام "بن علي" من أجل توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي من خلال تقديم الدعم على الصعيد الاقتصادي، حيث وقعت البلدين أربع اتفاقيات تعاون بينها، منها اتفاقية تقضي بتقديم

قرض لتونس بقيمة نصف مليار دولار - يُجري سداده على فترة عشر سنوات وبفائدة ضعيفة - مُخصص لإنعاش الاقتصاد الذي تراجعت بعض قطاعاته الهامة في ٢٠١١. واتفقت الدولتان أيضاً على إلغاء نظام التأشيرات بينهما.

كما وقع البلدان مذكرات تفاهم بشأن إقامة منطقة تبادل حر وتبادل المنتجات الزراعية. ويسمح هذا الإتفاق الأخير لتونس برفع حصتها من الصادرات المُعفاة من الرسوم الجمركية لتركيا. وأعلنت البلدان أيضاً اتفاقِهما على قيام أنقرة بتدريب بعض الكوادر الشابة التونسية على العمل في مجالي السياحة والتجارة الخارجية.

الموقف من الثورة المصرية.. "الرهان":

راهنت تركيا مبكراً على نجاح الثورة المصرية وخاطرت بعلاقاتها مع النظام السابق، من خلال قيام رئيس الوزراء التركي بعد ٦ أيام وحسب من تفجُر ثورة ٢٥ يناير، بدعوة "مبارك" للإستجابة لتطلُعات شعبه والتخلي عن الحكم. وعلى الرغم من أن ذلك كان مؤشراً على مدى التباعُد بين حكومتي الدولتين وقتذاك، إلا أنه عكس في ذات الوقت أن تركيا راهنت على نجاح الثورة المصرية وقررت الإستثمار في العلاقات مع مصر ما بعد الثورة.

وعلى هذا الأساس كانت مصر محطة رئيسية لزيارات وزير الخارجية التركي كأول وزير خارجية يزور مصر بعد تولى "نبيل العربي" وزارة الخارجية وقتذاك، كما قام الرئيس التركي بأول زيارة لمصر على هذا المستوى بعد الثورة، حيث التقى برئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كما التقى بعدد من شباب القوى والائتلافات الثورية ومُمثلين عن الأحزاب المصرية.

هذا فيما قام رئيس الوزراء التركي "رجب أوردغان" في سبتمبر ٢٠١١ بزيارة إلى مصر، وذلك على رأس وفد وزاري عالي المستوى وبرفقة عدد كبير من رجال الأعمال. وقد جاءت الزيارة بعد غياب دام عقد ونصف. وقد أسفرت الزيارة عن توقيع العديد من الإتفاقات الاقتصادية بين الدولتين.

وفي هذه المناسبات المختلفة حرصت تركيا على تأكيد الرغبة في توثيق العلاقات مع مصر. وأعلن وزير الخارجية التركي "داوود أوغلو" في مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز" في سبتمبر ٢٠١١، أن بلاده ستتحالف مع "مصر الجديدة" لتأسيس "محور ديمقراطية جديداً في الشرق الأوسط بين الدولتين الأكبر في المنطقة"، ونفى وزير الخارجية التركي وجود تنافس بين مصر وتركيا، مشدداً على أن بلاده ترغب في أن تكون مصر دولة قوية جداً من أجل إحداث توازن القوى الإقليمية، ولما لهذا من مصلحة لبلاده[٢٦].

وبصفة عامة يمكن القول إن زيارة "أوردغان" إلى مصر قد حققت غايتين أساسيتين(٢٧)، **أولاً:** الإعلان عن اتجاه كل من مصر وتركيا للتنقيب المشترك عن الغاز في البحر المتوسط، وهو ما يعني تضامن مصر مع تركيا في صراعها مع كل من إسرائيل وقبرص حول موارد البحر المتوسط، الأمر الذي يُضاعف من الضغوط على إسرائيل، التي قامت بتوقيع اتفاقية مع قبرص للتنقيب عن الغاز في البحر المتوسط. **ثانياً:** احتمال تصدير الغاز المصري لتركيا بدلاً من إسرائيل، حيث قال وزير الطاقة التركي "تانر يلدز" "إن تركيا تستورد الغاز الطبيعي من خمس دول ونعتقد أن مصر ستكون الدولة السادسة"(٢٨).

الموقف من الثورة الليبية.. "التردد":

كانت الثورة الليبية كاشفة لطبيعة المواقف التركية المُتناقضة حيال الثورات العربية، فتسارُع وتيرة الأحداث في ليبيا وارتفاع حدة المُواجهات بين الثوار والنظام الليبي السابق، كشف عن تراجع تركيا عن الإلتزام بمبادئ الإنحياز للإرادة الشعبية في مُواجهة الأنظمة السلطوية، وقد بررت الحكومة التركية ذلك بأن ارتفاع حدة أعمال العنف في ليبيا قد دفعتها للدعوة لأن تكون المُقاربة السلمية هى طريق إنهاء الأزمة الليبية.

وكانت تركيا قد طرحت ما أسمته خريطة طريق لتجاوز الأزمة الليبية من خلال عدد من النقاط(٢٩):

- وقف إطلاق النار بين قوات "القذافي" وقوات المُعارضة، على أن يُراقب ذلك هذا الموقف من جانب الأمم المتحدة.
- توفير الإحتياجات الأساسية في المدن التي تعصف بها الإضطرابات، تحت رعاية الأمم المتحدة.
- إنشاء لجنة للإعداد لمرحلة ما بعد "القذافي"، من خلال خمس أشخاص يتم اختيار اثنين منهم من قبل الحكومة الليبية، على أن ينالا قبول المُعارضة والعكس، ويتوافق الأشخاص الأربعة على شخص خامس، ويُناط باللجنة الإعداد للنظام السياسي الجديد والدستور الليبي.
- إنهاء أية إجراءات من شأنها إثارة أعمال انتقامية لما لذلك من تهديد لسلامة الدولة واستقرارها.

وقد أدى رفض المعارضة الليبية لهذه المبادرة ومعارضة أية تدخلات من تركيا في الشأن الليبي، والتنديد بـ"الإزدواجية التركية" التي تستهدف منع تسليح الثوار، وتعويم نظام القذافي وإبقائه في السلطة، وكذلك تشدُد الموقف العربي والدولي حيال نظام "القذافي"، وتحقيق الثوار الليبيين نجاحات ملموسة، أدي كل ذلك إلى تغيُر المُقاربة التركية حيال الوضع الليبي وإعادة النظر في طبيعة المحددات الأمنية

والاقتصادية التي وقفت وراء الموقف التركي المُتردد والمضطرب حيال الأزمة الليبية.

على هذا الأساس يُمكن القول إن الموقف التركي تدرج مع تصاعُد الأحداث إلى أن تأكد أن ثمة موقف دولي وعربي قد تشكل حيال الأزمة يقضي بضرورة تنحى "معمر القذافي"، فانتقل الموقف التركي من الدعوة لإعطاء فُرصة للحل السلمي للأزمة، ومُعارضة اتخاذ قرار أُممي بفرض عقوبات على النظام الليبي، إلى المطالبة في ٣ مايو ٢٠١١ بتنحي "القذافي".

وقد كان الملف الليبي بمثابة تحدى كبير بالنسبة للسياسة الخارجية التركية، بالنظر للحسابات المتداخلة للسياسة التركية التي لم تبتغ أن تظهر كقوة مشاركة في التدخل العسكري ضد ليبيا، لكون ذلك يُخالف محددات سبق أن تبنتها حيال الثورات العربية. هذا بالإضافة لإعتبارات أخرى، منها أن "القذافي" سبق أن درس في تركيا، ووقف إلى جانبها أثناء التدخل العسكري في قبرص عام ١٩٧٤، وعمل على تهيئة كافة السبل لتعزيز العلاقات مع تركيا من خلال منحها مزايا تفضيلية.

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في التردد التركي حيال الملف الليبي الإرتياب من حقيقة أهداف الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" الذي تحمس للتدخل العسكري في ليبيا لإسقاط نظام "القذافي"، وقد شهدت اجتماعات الناتو خلافات كبيرة بين الطرفين بهذا الإطار. هذه الخلافات يُمكن فهمها في سياق المنافسة التركية - الفرنسية في جنوب المتوسط وفي القارة الإفريقية، ومن خلال تصريحات سابقة لوزير الخارجية التركي "أحمد داوود أوغلو" في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٠. ففي لهجة سادها نزوع للتحدي قال: "لقد أعطيت أوامري للخارجية التركية بأن يجد "ساركوزي" كلما رفع رأسه في أفريقيا سفارة عليها العلم التركي"[(٣٠)].

وبصفة عامة، فقد أفضت التحولات التركية حيال الأزمة الليبية إلى تحسُن العلاقات بين تركيا والمجلس الإنتقالي الليبي، وفي هذا السياق قام "مصطفي عبد الجليل" رئيس المجلس الإنتقالي الليبي بزيارة تركيا في ديسمبر ٢٠١١، والتقي بكل من رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أوردغان" والرئيس التركي "عبد الله جول". هذا فيما قام "أوردغان" بزيارة ليبيا خلال جولته في دول "الربيع العربي". وقد عمل "أوردغان" خلال الزيارة على ضمان سلامة استمرار الإستثمارات التركية في ليبيا، وسعى إلى ضمان حصة تركيا في مشروعات البنية التحتية الليبية.

الموقف من الثورة اليمينية .."التجاهل":

لم تُقابَل الثورة في اليمن بإهتمام ملحوظ من قِبل تركيا مقارنة بالكثير من الأحداث التي شهدتها مصر وتونس وليبيا على سبيل المثال، حيث لم يجد الثوار

اليمنيين غير تحايا عابرة من القادة الأتراك، وذلك بسبب أن مصالح تركيا مع اليمن تتسم بالمحدودية.

لذلك يمكن القول إن الثورة اليمنية لم تلق اهتماماً حقيقياً من قبل القيادات والنُخب التركية كما لقيت ليبيا الغنية بالنفط، أو مصر الغنية بالعمالة والسوق الإستهلاكية الكبيرة والنفوذ الإستراتيجي المحوري أو تونس المُلهمة. ومع ذلك سعت تركيا لتكثيف التعاون الاقتصادي مع اليمن في مرحلة ما بعد "علي عبد الله صالح". وفي هذا الإطار قام الرئيس التركي "عبد الله جول" في يناير ٢٠١١ بزيارة لليمن، تم خلالها توقيع اتفاق مشترك لإلغاء تأشيرات المرور بين مواطني الدولتين.

الموقف من الثورة السورية .."التحول":

نظرت تركيا للأزمة السورية بإعتبارها أزمة تركية داخلية، لذلك حاولت مبكراً تفادي تداعي الأحداث وارتفاع حدة المصادمات بين الجيش والمواطنين السوريين من خلال دفع الرئيس السوري "بشار الأسد" لتقديم تنازلات تسمح بتحول تدريجي لسوريا نحو الديمقراطية، غير أن تجاهل الأسد للنصائح التركية – التي جاءت عبر العديد من اللقاءات المشتركة منها حوالي ١٤ زيارة لوزير الخارجية "أحمد داوود أوغلو" - جعل تركيا تدرك أنه لا حل للأزمة السورية بعد ارتفاع أعداد القتلى والمصابين غير الحل على طريقة "الصدمات الكهربائية". بيد أن تجاهل السلطة البعثية في سوريا للمساعي التركية، دفع أنقرة لإدراك أن مصالحها السياسية تقتضي التزام الموقف العربي والدولي من الأزمة.

وقد عكست الأزمة السورية ارتباكاً كبيراً في الموقف التركي الذي وجد نفسه أمام تحديات قد تعصف بكل استثماراته السياسية والاقتصادية في سوريا، والتي كانت المحطة الأكثر استقبالاً للساسة الأتراك منذ أن تحسنت العلاقات تدريجياً بعد انتهاء أزمة العلاقات عام ١٩٩٨، بقيام سوريا بترحيل "عبد الله أوجلان" من أراضيها إنهاءاً لأزمة كادت أن تفضي إلى اندلاع حرب بين البلدين. وقد حصلت العلاقات المشتركة على دفعة كبيرة بعد وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة في تركيا.

فعلى المستوى السياسي تطورت وارتفعت وتيرة الزيارات عالية المستوى بين البلدين، حيث قام وزير الخارجية التركي "أحمد داوود أوغلو" بزيارة دمشق حوالي ٦٠ مرة خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠١١[٣١]، كما انعكست هذه التطورات في قيام الدولتين بإجراء تدريبات عسكرية مشتركة في عام ٢٠٠٩. كما قامت الدولتين بإلغاء نظام التأشيرات لتسهيل تنقل الأفراد والبضائع بين الدولتين المتجاورتين. كما وقعت الدولتين بالإضافة إلى كل من الأردن ولبنان اتفاقية تجارة حرة، وذلك في عام ٢٠١٠[٣٢].

على جانب آخر ارتبط مأزق الموقف التركي بالمشكلات الأمنية التي قد تترتب على زيادة المواجهات في سوريا، حيث ترتبط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا، وهناك تداخلاً على جانبي الحدود في العلاقات العائلية والثقافية والعادات والتقاليد. هذه المعطيات زادت مخاوف تركيا من تدفق اللاجئين السوريين لتركيا وانتقال المشكلة لتركيا كما حدث إبان حرب الخليج الثانية، لذلك أقدمت على إقامة معسكر للهلال الأحمر التركي داخل أراضيها.

وقد بدا في هذا الإطار أن هناك تنسيق تركي – أمريكي للتعامل مع الأزمة السورية، ففي البداية سُربت معلومات أن هناك خطة للتعامل مع الوضع السوري حال قبول "الأسد" التنحي. كما بدا واضحاً من سياق الأحداث أن الإدارة الأمريكية قد أوكلت للحكومة التركية مهمة نسج خيوط الإتصال مع المعارضة السورية وإعداد مؤتمرات للتنسيق بينها وفتح مقرات لها داخل الأراضي التركية.

هذا في وقت انخرطت فيه تركيا بالتنسيق مع الجامعة العربية والقوى الدولية لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على نظام "الأسد"، وهو ما دفع بعض رموز النظام السوري لإعلان أن أنقرة ستدفع ثمن مواقفها، وذلك في إطار التلويح بإمكانية توظيف الورقة الكردية. هذا فيما أوقفت السلطات التركية بعض الشحنات العسكرية التي كانت متجهة من إيران إلى دمشق على مختلف المعابر، ففي مارس ٢٠١١ أجبرت تركيا عدد من الطائرات القادمة لسوريا من إيران على الهبوط وقامت بتفتيشها.

كما أوقفت السلطات التركية في ١٩ مارس ٢٠١١ إحدى هذه الطائرات عبر أجوائها، وذلك من أجل تفتيشها، وقامت بإعتقال طاقمها وصادرت حومولتها المخالفة للقوانين، والتي كانت تضم شُحنة من الأسلحة الإيرانية. وعلى الحدود البرية أوقفت السلطات التركية أيضاً بعض الشاحنات التي كانت تنقل أسلحة من إيران لدمشق، وذلك في أغسطس ٢٠١١. وفي المجال البحري، فقد صرح رئيس الوزراء التركي "رجب أوردغان" في سبتمبر ٢٠١١، أن بلاده اعترضت إحدى السفن التي تحمل العلم السوري، وهى محملة بالأسلحة والذخائر[٣٣].

ثالثا: سمات المواقف التركية حيال "الربيع العربى":

حاولت تركيا تغليف مواقفها إزاء أحداث "الربيع العربي" بطابع أخلاقي يستند إلى أنها تنبع من انحياز إلى حقوق الشعوب العربية في الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. وعلى الرغم من أن هذه المواقف بدت واضحة في الحالتين المصرية والتونسية، إلا أن تركيا تعرضت إلى مأزق كبير حينما تداخلت الإعتبارات الأمنية والمصالح الاقتصادية مع الدوافع الأخلاقية التي صاغت سلوك تركيا مع بدايات أحداث "الربيع العربي".

ترتب على ذلك أن تصاعدت بعض الأصوات الداخلية وتبلورت بعض الإتجاهات في تركيا التي تُعارض توجُهات السياسة الخارجية التركية، كونها تُهدد سلامة مصالح تركيا ليس وحسب مع دول "الربيع العربي"، وإنما مع الشركاء الآخرين مثل دول الخليج وإيران. كما اعتبرت بعض هذه الإتجاهات أن مواقف تركيا قد تحولها من دولة مركزية تعمل على إنهاء التوترات والصراعات في المنطقة إلى دولة طرف في هذه الصراعات، بما قد يعرض تركيا إلى مشكلات اقتصادية كبيرة وتداعيات أمنية قد تهدد سلامة واستقرار الوضع الداخلي في تركيا ذاتها، لاسيما إذا ما استمرت حالة الإرتباك التي إتسمت بها المواقف التركية حيال تطورات أحداث "الربيع العربي".

وبصفة عامة يمكن إيجاز أهم سمات المواقف التركية إزاء "الربيع العربى" على النحو التالي:

١- **"التمركز".. التواجد في بؤرة الأحداث والتفاعل مع تطوراتها:** وقد سعت تركيا لتحقيق ذلك بهدف تعظيم الحضور في المنطقة والإضطلاع بدور القوى الإقليمية الفاعلة والراعية لعمليات التحول الديمقراطي، وذلك من أجل ترسيخ الديمقراطية الليبرالية ودعائم العلمانية في المجتمعات العربية، وهو ما حرص على تأكيده رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أوردغان" خلال زياراته إلى دول "الربيع العربي" في سبتمبر ٢٠١١[٣٤]. وفي هذا الإطار أشار رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أوردغان" أمام وزراء الخارجية العرب في القاهرة إلى أن "المطالب المشروعة للشعوب لا ينبغي قمعها بالقوة" داعياً إلى أن يكون شعار دول المنطقة هو "الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان"[٣٥].

٢- **"الإعتدال".. التركيز على إظهار تركيا كقوة إقليمية معتدلة:** وقد هدفت تركيا من وراء ذلك نيل قبول أغلب القوى الإقليمية، بإعتبارها دولة محورية لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية مقارنة بإيران، ومن خلال التأكيد على أن أنقرة بإعتبارها "دولة سنية"، ترتبط بعلاقات وثيقة مع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول الخليج العربي، كما أنها قوة يُمكن أن تعيد صوغ أنماط التحالفات الإقليمية بالتحالف مع مصر (ذات التوجهات الخارجية المعتدلة) حال توثيق العلاقات العسكرية والاقتصادية والسياسية بينهما، لاسيما في ظل قلق أجهزة الدولة المصرية من التحركات الإيرانية سواء على الساحة الإقليمية أو الساحة الداخلية المصرية[٣٦].

وفي هذا الإطار أكد السفير المصري في أنقرة "عبد الرحمن صلاح" أن الرئيس التركي أعطى توجهاته إلى رجال الأعمال الأتراك في لقاء مشترك إلى ضرورة تكثيف العلاقات التجارية والاقتصادية مع مصر، انطلاقاً من تقدير سياسي تركي يري أن تعظيم العلاقات المشتركة بين البلدين سيدعم الحضور التركي في

منطقة الشرق الأوسط، ويستند إلى أن الرؤية التركية لدور مصر الإقليمي في المنطقة بعد ثورة ٢٥ يناير تُشير إلى أنها قد تكون الدولة المحورية في المنطقة خلال سنوات معدودة، بما يدفع بضرورة توثيق العلاقات معها على كافة المستويات(٣٧).

كما بدا من التحركات التركية حيال مصر أنها تسعى إلى عدم خلق مجال مستقبلي للتنافس بين البلدين، في مسعى إلى تشكيل محور استراتجي بين الطرفين، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية التركي "أحمد داوود أوغلو" بقوله أن الشراكة بين مصر وتركيا من شأنها أن تخلق "محور للقوى الديمقراطية والمعتدلة في المنطقة"(٣٨)، كما بدا واضحاً من حضور "داوود أوغلو" مؤتمر المصالحة بين حركتي حماس وفتح بالقاهرة في مايو ٢٠١١، أن تركيا تُدرك أن ثمة ملفات لا تستطيع أن تخترقها إلا من خلال التنسيق المشترك مع مصر.

وقد عبر عن التوجه التركي حيال مصر وزير الخارجية "أحمد داوود أوغلو" في مقابلة مع **New York Times** في ١٩ سبتمبر ٢٠١١، قال فيها إن "محور مصر وتركيا ليس موجها ضد أي من دول المنطقة. ليس موجه إلى إسرائيل أو إيران أو أي دولة أخرى، أنه محور للديمقراطية الحقيقية مكون من أكبر دولتين في منطقة الشرق الأوسط، وسيمتد من الشمال إلى الجنوب ومن البحر الأسود إلى وادي النيل في السودان"(٣٩).

٣- "المبادرة".. التوظيف السياسي لأحداث "الربيع العربي": وقد هُدف من وراء ذلك تعظيم العوائد السياسية والاقتصادية، فقد وظفت تركيا الإضطرابات الشعبية في البحرين من أجل تمتين العلاقات مع دول الخليج العربي التي تُشاطرها القلق حيال تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، حيث أدانت تركيا السياسات الإيرانية حيال البحرين، وفي هذا الإطار قام وزير الخارجية التركي بالإتصال أكثر من مرة بولي العهد البحريني الأمير "سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة" من أجل بحث سبل تخفيف الأزمة في البحرين، كما استضافت تركيا وزير الخارجية السعودي "سعود الفيصل" لمُناقشة طرائق تجاوز الأزمة البحرينية.

هذا بالإضافة إلى إصدار وزارة الخارجية التركية بياناً أكدت فيه على أحقية البحرين في استدعاء قوات درع الجزيرة بإعتباره عمل من أعمال السيادة. وفي ذات الإطار أيضاً ساندت تركيا الموقف الخليجي من الأزمة السورية من خلال دعم ومساندة الخطوات التي تبنتها جامعة الدول العربية(٤٠).

وعلى الرغم من أن تطورات الأزمة السورية قد أفضت إلى توترات في العلاقات مع ثلاث دول من الدول المجاورة لأنقرة، هى سوريا والعراق وإيران، بما عرض إستراتيجية "صفر مشاكل" **Zero Problems** إلى تحديات عديدة، غير أن طموح رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أوردغان" وبدعم من قبل وزير خارجيته "أحمد

داوود أوغلو" في أن يغدو القائد الذي استطاع أن يجعل من تركيا قوة عالمية، دفعه إلى اعتبار أن دور تركي مُبادر حيال قضايا "الربيع العربي" وإشكالياته من شأنه أن يُدعم ويُبرهن على رؤية "أوردغان" بأنه "لا تعارُض بأن تُصبح الدولة لاعب وقطب عالمي وأن تكون مسلمة في ذات الوقت"(٤١).

٤- **"التمدد".. الترويج للنموذج التركي في دول "الربيع العربي":** وذلك من خلال التركيز على دعم وتوثيق العلاقات مع القوى والأحزاب والتيارات الإسلامية الصاعدة في دول "الربيع العربي"، خصوصاً حركة الإخوان المسلمين بالمقارنة بالتيارات السلفية، فخلال زيارة "أوردغان" إلى القاهرة استقبل وفد من الإخوان المسلمين كما قام بزيارة أسرة مؤسس جماعة الإخوان في منزل ابنه "سيف الإسلام حسن البنا"، كما عقد مؤتمر دولي في اسطنبول عن فكر "حسن البنا" مؤسس حركة الإخوان المسلمين في مايو ٢٠١٢. وبالتوازي مع ذلك استضافت تركيا حركة الإخوان المسلمين في سوريا، والتي تسيطر فعلياً على المجلس الوطني السوري، والذي يُعد أبرز فصيل من فصائل المُعارضة السورية. وثمة انتقادات كبيرة توجَه للمجلس بدعوى أنه خاضع إلى نفوذ وسيطرة تركيا.

وفي هذا الإطار يقول مستشار رئيس الوزراء التركي "إبراهيم كالين" إن "الديمقراطية الليبرالية التركية بالإضافة إلى النجاحات الاقتصادية التركية، فضلاً عن معارضة تركيا للسياسات الإسرائيلية جعل من تركيا النموذج الأهم الذي يجب الإقتضاء به لدى قطاعات واسعة من التيارات السياسية الإسلامية في المجتمعات العربية"(٤٢).

وعلى الرغم من ذلك فيبدو أن التجربة الإسلامية التركية عصية على الإستيعاب والفهم لدى كثير من تيارات الإسلام السياسي في دول "الربيع العربي". كانت واحدة من مؤشرات ذلك ما ترتب على حديث رئيس الوزراء التركي أثناء إلقاء خطابه أمام مجلس الجامعة - مستوى وزراء الخارجية - في دورته ١٣٦، حول ضرورة "بناء المصريين دولة علمانية تأسيساً على أن العلمانية هي الطريق لحل مشكلات الدولة المصرية الراهنة"، مضيفاً أنه "على المناط بهم كتابة الدستور في مصر توضيح أن الدولة تقف على مسافة واحدة من كل الأديان، وتكفل لكل فرد مُمارسة دينه، فالعلمانية لا تعني أن يكون الأشخاص علمانيين، فأنا مثلاً لست علمانياً، لكنني رئيس وزراء دولة علمانية"(٤٣).

حديث "أوردغان" الذي استُقبِل في القاهرة في سبتمبر ٢٠١١ كأنه "خليفة عثماني" قد أعاد تشكيل المشهد داخل مصر لصالح التيار الليبرالي في مواجهة التيارات الإسلامية وعلى رأسها حركة الإخوان المسلمين، والتي جعلت من مساندة حركة الإخوان وسيلة لتكرار التجربة التركية في مصر، غير أن المفاجئة جاءت من "أوردغان" نفسه - الذي اصطفت على الطرقات وفي الميادين لإستقباله وصورت

حضوره للقاهرة بإعتباره أكبر خدمة لها قبل الإنتخابات البرلمانية التي أجريت في الفترة ما بين ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ إلى ٢١ يناير ٢٠١٢- فقد كانت رسالة "أوردغان" حول مفهوم العلمانية تعني الرغبة في التنصُل من محاولات الزج بإسمه أو بحزبه في خطط التنسيق مع قيادات إسلامية صاعدة سواء في مصر أو بقية دول "الربيع العربي"، وذلك من خلال تكراره في أكثر من سياق ضرورة تحرير الدين من قبضة السياسة والسياسيين.

وقد استدعي حديث "أوردغان" هجوم معاكس من التيارات الإسلامية وعلى رأسها حركة الإخوان المسلمين، حيث لم يتوان "د.عصام العريان" الذي يُمثل أحد أبرز قيادات حزب "الحرية والعدالة"، والذي يشكل الجناح السياسي لحركة الإخوان المسلمين عن شن هجوم غير مسبوق على "أردوغان"، فأكد أنه "لا يعرف كيف لرجل دولة مثل "أوردغان" أقسم على احترام إرادة الشعوب أن يتدخل في كيفية اختيار الطريقة التي تُبنى بها مصر"، هذا فيما أشار الدكتور "عبد المنعم الشحات" المتحدث الرسمي بإسم الدعوة السلفية، إلى أن "دعوة أردوغان للترويج للنظام العلماني التركي غير مرحب بها على الإطلاق"، وأضاف أن "أي محاولة لإستنساخ الحالة التركية في مصر غير مقبولة"[٤٤].

ومع ذلك فما كان لمثل هذه الإنتقادات أن تُطلق من مُمثلي بعض القوى والتيارات الإسلامية لولا ما عايشته مصر من استقطاب حاد بعد ثورة ٢٥ يناير، حيث أراد البعض أن يستخدم الدين وسيلة وقطاراً لقطف "ثمار الثورة" والإتجاه بها نحو مسار يبتعد عن الدولة المدنية الديمقراطية، بما يتناقض مع ما يتم الحديث عنه في مناسبات مختلفة.

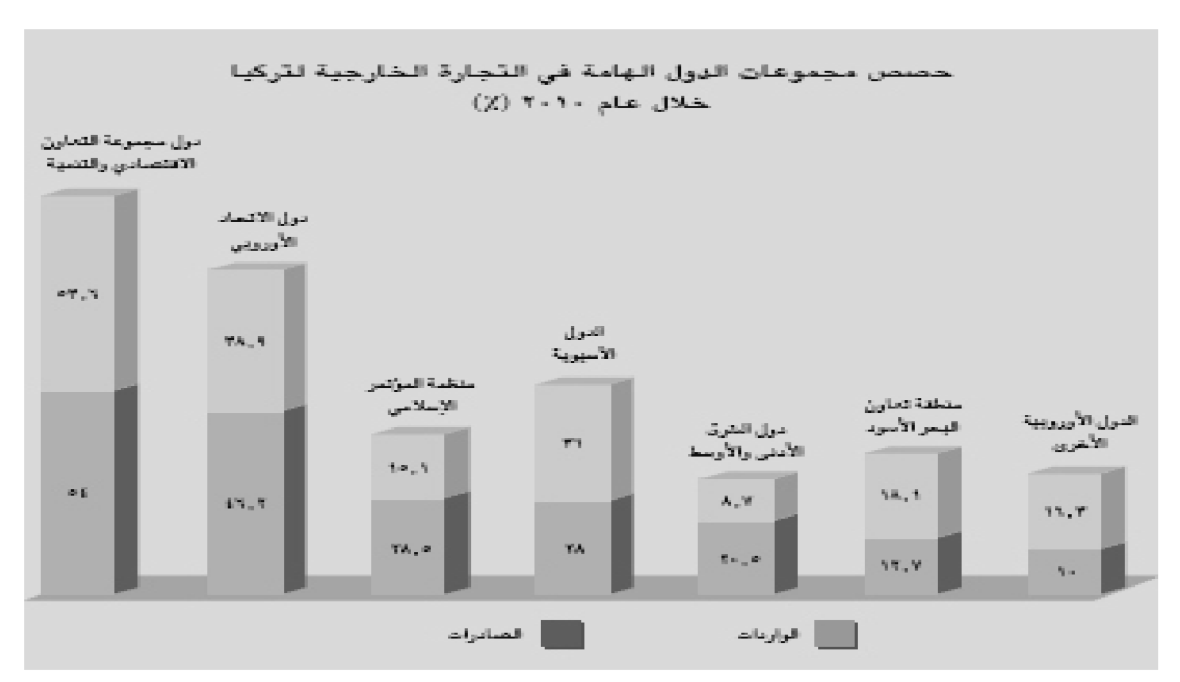
ورغم ذلك فإن إصرار "أوردغان" على تكرار موقفه من العلمانية في كل من مصر وتونس وليبيا، وبالطريقة ذاتها، يُشير بوضوح إلى أن خطابه في القاهرة لم يكن فورة حماسة، أو زلة لسان، وإنما أراد تحقيق من ورائه **هدفين أساسيين**: **الأول**، موجّه إلى الداخل التركي يسعى من خلاله تأكيد إيمانه بالعلمانية. ويتمثل الهدف **الثاني**، في محاولة كسب التيارات العلمانية والليبرالية في العالم العربي، وخلق حال من النقاش بين النُخب العربية حول مفهوم العلمانية، بطريقة تختلف عن الرؤية الغربية له، تقوم على المُزاوجة بين الإسلام والعلمانية، وهي رسالة تؤكد في نفس الوقت أن تركيا تخشى ظهور طهران أو أفغانستان أخرى في المنطقة التي استثمرت فيها سياسياً واقتصادياً وثقافياً على مدى سنوات ماضية.

٥- **"التوجس".. القلق التركي من تنامي الخسائر الاقتصادية**: فقد بدا القلق التركي واضحاً سواء حيال الإستثمارات التركية في المنطقة العربية أو إزاء معدلات التبادل التجاري بين تركيا ودول "الربيع العربي". فقد كان الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية التركية خلال السنوات العشر الأخيرة تعظيم الصادرات التركية إلى دول

منطقة الشرق الأوسط، فخلال هذه السنوات استطاعت أنقرة أن تُضاعف حجم تجارتها مع دول المنطقة حوالي خمسة أضعاف. لذلك فقد انتقد الكثير من رجال الأعمال ممن لديهم استثمارات ضخمة في دول "الربيع العربي" المواقف التركية حيال الثورات العربية، معتبرين أن السياسات التركية من شأنها أن تضُر بالإستثمارات التركية في المنطقة(٤٥).

على جانب آخر ارتبطت المخاوف التركية بسبب الخشية من التأثر الناتج المحلي الإجمالي التركي سلبياً، وذلك بعد أن استطاع النمو خلال السنوات العشر الأخيرة بحوالي ثلاث أضعاف، وارتفعت الصادرات التركية من ٣٦ مليار دولار إلى ١٣٥ مليار دولار عام ٢٠١١. وقد تضاعف حجم تجارة تركيا الخارجية إلى ما يقرب إلى أربعة أضعاف بين عامي ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٦، كما ارتفع حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في تركيا من ١٠.٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٠(٤٦).

وقد ارتفعت حصة التجارة الخارجية بين تركيا ودول الشرق الأوسط من ٦ في المائة عام ٢٠٠٢ تمثل حوالي ٣.٩ مليار دولار، إلى ١٦ في المائة عام ٢٠١٠ تمثل حوالي ٢٣.٦ مليار دولار. وقد انخفضت حصة الصادرات التي تعتمد على الموارد الطبيعية والمنتجات ذات التكنولوجية المنخفضة من ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٤ في المائة عام ٢٠١٠. هذا فيما ارتفعت حصة المنتجات متوسطة وعالية التكنولوجيا من ٣٧ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٤٤ في المائة عام ٢٠١٠. هذا على الرغم من أن الصادرات التركية عالية التكنولوجيا قد انخفضت من ٤ في المائة إلى ٣.٥ في المائة خلال نفس الفترة(٤٧).



Source: Turkish News Agency for Office of the prime Minister, Directorate General of press and Information.

وقد استطاعت تركيا أن تعمُق علاقاتها مع الدول العربية خلال السنوات الأخيرة على المستوى الشعبي، بفعل انتشار ورواج الأعمال الدرامية التركية في البلدان العربية، بما خلق حالة من التعاطف والإحساس بوجود الكثير من القيم المشتركة، بما انعكس في زيادة معدلات السياحة العربية إلى تركيا، حيث ارتفع عدد السائحين العرب في تركيا من ٩٧٥ ألف يمثلون حوالي ٧.٣ في المائة من إجمالي عدد السائحين في تركيا إلى ٣.٦ مليون سائح عام ٢٠١٠، بما يُمثل حوالي ١٢.٦ في المائة من عدد السائحين في تركيا(٤٨). هذا في وقت تأثرت فيه العلاقات التركية الإسرائيلية سلبا بسبب تنامي العلاقات العربية التركية، وتزايُد حدة المواجهة السياسية والإعلامية بين إسرائيل وتركيا بسبب تبنى الأخيرة مواقف أكثر قُرباً من الموقف العربي حيال الصراع العربي الإسرائيلي.

معدلات التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل (١٩٩٩-٢٠١٠)

السنة	الصادرات ($)	التغير (%)	الوردات ($)	التغير (%)	المجموع ($)	التوازن ($)
١٩٩٩	٥٨٥.٣٢٨	-	٢٩٨.٢٥٧	-	٨٨٣.٤٩٥	٢٨٦.٩٨١
٢٠٠٠	٦٥٠.١٤١	١١.١	٥٠٥.٤٨١	٦٩.٤	١.١٥٥.٦٢٣	١٤٤.٦٦٠
٢٠٠١	٨٠٥.٢١٧	٢٣.٩	٥٢٩.٤٨٩	٤.٧٤	١.٣٣٤.٧٠٦	٢٥٧.٧٢٨
٢٠٠٢	٨٦١.٤٣٣	٧	٥٤٤.٤٦٦	٢.٨٢	١.٤٠٥.٩٠٠	٣١٦.٩٦٧
٢٠٠٣	١.٠٨٢.٩٩٨	٢٥.٧	٤٥٩.٤٨٨	١٥.٦-	١.٥٤٢.٤٨٦	٦٢٣.٥٠٩
٢٠٠٤	١.٣١٥.٢٩٢	٢١.٤	٧١٤.١٤٢	٥٥.٤	٢.٠٢٩.٤٣٥	٦٠١.١٤٩
٢٠٠٥	١.٤٦٦.٩١٢	١١.٥	٨٠٤.٦٩٠	١٢.٦	٢.٢٧١.٦٠٣	٦٦٢.٢٢٢
٢٠٠٦	١.٥٢٩.١٥٨	٤.٢	٧٨٢.١٤٩	٢.٨-	٢.٣١١.٣٠٧	٧٤٧.٠٠٨
٢٠٠٧	١.٦٥٨.١٩٤	٨.٤	١.٠٨١.٧٤٢	٣٨.٣	٢.٧٣٩.٩٣٧	٥٧٦.٤٥١
٢٠٠٨	١.٩٣٥.٢٣٤	١٦.٧	١.٤٤٧.٩١٨	٣٣.٨	٣.٣٨٣.١٥٣	٤٨٧.٣١٥
٢٠٠٩	١.٥٢٨.٤٥٩	٢١.٠١-	١.٠٧٤.٧٢٦	٢٥.٧٨-	٢.٥٩٨.٤٩٧	٤٥٨.٢٤٢
٢٠١٠	٢.٠٨٣.٩٨٦	٣٦.٣	١.٣٥٩.٦٢٤	٢٦.٥٣	٣.٤٤٣.٦١٠	٧٢٤.٣٦٢

Source :Turkish Prime Minster, Under Secretariat For Foreign Trade, 2010.

رابعا: سيناريوهات العلاقات التركية مع دول "الربيع العربي":

لقد بدا واضحاً من كثافة التحركات التركية السياسية والدبلوماسية حيال دول "الربيع العربي" أنها تسعى إلى إعادة صوغ المقاربة التركية حيال المنطقة، من خلال التركيز بدرجة أكبر على القوة الناعمة، وذلك في مرحلة تشهد فيها العديد من الدول العربية حالة من السيولة. ان المُقاربة التركية ارتكزت على مُخاطبة النُخب والمُثقفين والرأي العام العربي، من خلال المؤتمرات والندوات والجمعيات الأهلية المشتركة وترجمة الإصدارات العلمية والثقافية التركية للغة العربية والتوسع في المنح الدراسية للدارسين العرب.

نشطت تركيا أيضاً في دعوة عدد من القيادات السياسية وشباب الائتلافات الثورية والأحزاب السياسية في دول عربية، لزيارة تركيا والتعرُف على تجربتها الذاتية والتطور السياسي والاقتصادي والثقافي التي شهدته خلال السنوات الأخيرة. كما اعتبرت تركيا أن المرحلة الإنتقالية التي تمُر بها دول "الربيع العربي"، هى مرحلة مُهمة لإعادة صوغ مستقبل العلاقات التركية مع هذه الدول، بما يخدم مصالحها الحيوية في المنطقة، من خلال التركيز على الأبعاد الثقافية للعلاقات، بما يصُب لصالح زيادة النفوذ التركي في المنطقة العربية ويُدعم مصالحها السياسية والاقتصادية.

بناء على ذلك فقد توصلت الدراسة لعدد من اللإستنتاجات الرئيسية، يُمكن رصدها على النحو التالى:

أولاً: تبنت تركيا مواقف مُتغيرة من الثورات العربية تبعاً للتقديرات الخاصة التي ارتبطت بمصالح تركيا الوطنية، دون النظر لأية اعتبارات أخرى، فقد اتسم التفاعل التركي مع الأحداث في البحرين بالحذر الشديد بسبب العلاقات الوثيقة مع مجلس التعاون الخليجي. وفي هذا الإطار اكتفت أنقرة بدعوة أطراف الأزمة إلى ضبط النفس، مُحذرة من تحول الأزمة إلى صراع سني ـ شيعي، وهو موقف التزمت به ولم يتغير، فيما تغيرت مواقفها حيال الثورة السورية والليبية تبعاً لمجريات الأحداث على الأرض، بينما تمسكت بموقفها من الثورة المصرية لأن تطورات الأحداث في مصر أشارت بوضوح إلى قرب سقوط النظام ونجاح الثورة.

لذلك يُمكن استنتاج أن تركيا خرجت من موجتي التغيير في تونس ومصر بأقل الخسائر والأضرار، غير أنها تعثرت على الطريق الليبي ولم تسترد يقظتها إلا حينما صرحت بأنه "حان وقت رحيل القذافي". هذا فيما واجهت تركيا مأزق تدهور الوضع الأمني السوري وانفلات الإستقرار السياسي، وسير النظام السوري في طريق اللاعودة.

بناء على ذلك فمن المرجح أن تتجه تركيا لتبني مُقاربة جديدة حيال عدد من الملفات التي تفاعلت معها خلال السنوات الماضية تحت غطاء سوري مباشر، سواء أكان ذلك في ملف الأزمة اللبنانية أو في العلاقات التي بنيت وترسخت مع "حزب الله" وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)[٤٩]. كما يمكن أن تشهد العلاقات التركية الإيرانية توترات ومُنافسة أكثر حدة على أكثر من ساحة إقليمية، وذلك بسبب غياب العامل السوري المحفز على الإنفتاح التركي على إيران، وفي ظل تراجُع رقعة التعاون الثلاثي بين البلدان الثلاث حيال أكثر من أزمة إقليمية[٥٠].

ثانياً: على الرغم من أن تركيا مازالت ترى أن هناك فراغاً إقليمياً على ضوء التراجع الإستراتيجي للولايات المتحدة في ظل رئاسة "أوباما"، والمشكلات التي

تُعاني منها مصر، بما يجعلها تحاول أن تملأ هذا الفراغ بمزيج من السياسة والدبلوماسية والتجارة والقوة الناعمة، ومع ذلك فإن تركيا لن تعول لحل قضايا المنطقة على مواقف كل من الصين وروسيا بعد خبرة التعامل مع الأزمتين السورية والليبية.

هذا بالتوازي مع العمل على الإعداد لمرحلة ما بعد "التغيير العربي"، التي قد يكون من شأنها تقليل الفراغ عربي على الصعيد السياسي والدبلوماسي، بفعل ظهور الجامعة العربية كفاعل رئيسي في عدد من الملفات الإقليمية، واتجاه دول المغرب العرب لإعادة إحياء "الإتحاد المغربي"، ومحاولات مصر بعد انتخاب "محمد مرسي" النهوض بأعباء دورها الإقليمي مرة أخرى، بما من شأنه أن يفضي لتراجُع النفوذ والتمدد التركي على الأرض بعد اكتمال الثورات العربية، وبما يقودها إلى ضرورة تعديل سياساتها وإستراتيجياتها وتحالُفاتها الإقليمية والدولية(٥١).

ثالثاً: إنهاء الرفض التركي لسياسة المحاور الإقليمية، بعد أن أعلنت على أكثر من مستوى مساعيها لتدشين محور "القاهرة- أنقرة". وقد وضح الحرص التركي على توثيق العلاقات مع مصر بإعتبارها الدولة المحورية في المنطقة، بل أن الكثير من الإتجاهات في الأدبيات التركية ربطت مستقبل الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، بطبيعة الدور المصري، وطبيعة العلاقات بين الدولتين، فالتعاون بين البلدين يخدم المصالح التركية مقارنة بالتنافس. وبدا واضحاً من ذلك أن تركيا تعتقد أنها كانت مؤهلة لأن تغدو "الدولة القائد" في المنطقة، غير أن أحداث "الربيع العربي" قد أعادت تشكيل المشهد الإقليمي، بما يدفعها لإعادة ضبط مُقارباتها حيال الدول العربية بصفة عامة، ومصر على نحو خاص.

ولعل ذلك يُفسر حرص تركيا على تدعيم العلاقات في شقها العسكري من خلال إجراء مناورات عسكرية بين البلدين تحت اسم "بحر الصداقة". هذا بالتوازي مع العمل على توثيق العلاقات في أبعادها السياسية والاقتصادية، بإعتبار أن مصر من أهم بلدان المنطقة، ولديها دور محوري ومسؤوليات كبرى حيال قضايا الدول العربية، ولكونها كذلك أكثر البلدان سكاناً في العالم الإسلامي وأكثرها في العالم العربي.

رابعاً: التركيز على تنشيط التعاون الاقتصادي والإستمرار في إتباع إستراتيجية "فتح أسواق جديدة"، وقد أوضحت زيارة "أوردغان" للكل من مصر وتونس وليبيا على رأس وفد اقتصادي مكون من ٢٨٠ من رجال الأعمال الأتراك، أن تركيا تريد أن تستفيد من الإنطلاقة الاقتصادية والمناخ الاقتصادي الجديد في الدول العربية لتعظيم مصالحها الاقتصادية.

وفي هذا الإطار تعمل تركيا على تكثيف استثماراتها في مصر بمبلغ ١.٥ مليار دولار، وتوجد في مصر أكثر من ٢٥٠ شركة تركية. ومن المرجح أن تتوازن العلاقات الاقتصادية بين البلدين. مؤشرات ذلك ما كشفت عنه بيانات صادرة عن وزارة الخارجية المصرية تُشير إلى ارتفاع حجم الصادرات المصرية إلى تركيا بنحو ٥٠ في المائة لتبلغ ١.٤ مليار دولار خلال العام ٢٠١١، وبذلك تتصدر مصر المرتبة الثالثة بين الدول العربية المصدرة لتركيا. وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى حيث تُقدَر صادراتها لتركيا بنحو ملياري دولار تليها الإمارات العربية المتحدة بقيمة صادرات تصل إلى ١.٦ مليار دولار[٥٢].

وتتمثل أهم الصادرات المصرية إلى تركيا في مواد أولية مثل القطن والكربون والإسمنت والبترول ومشتقاته ورمل الزجاج والفوسفات والألياف النسيجية وأدوات غير إلكترونية.

خامساً: من المرجح أن تؤثر أحداث "الربيع العربي" على الوضع السياسي والاجتماعي في تركيا، بما قد يُهدد لعبة التوازُنات العرقية والإثنية الداخلية في تركيا. لذلك فإن أنقرة تخشى من تداعيات الأحداث في سوريا على أمنها القومي، بما يجعلها وإن كانت ترغب بأن يتنحى الرئيس السوري "بشار الأسد"، إلا أنها تهدف أولاً إلى تقوية المُعارضة لتفادي كارثة حرب طائفية تفضي إلى تقسيم الدولة التي يقطُنها ٢٢ مليون نسمة. على هذا الأساس يُمكن فهم أسباب تحول تركيا لتغدو أشبه بمركز رئيسي لتنظيم مؤتمرات المُعارضة السورية كالمجلس الوطني السوري والجيش السوري الحر المُكوَن بصفة أساسية من المُنشقين السنة عن الجيش.

سادساً: أفضت أحداث "الربيع العربي" إلى إتباع تركيا أسلوب غير مباشر للترويج لنظامها السياسي بإعتباره يمكن أن يغدو نموذج للنظم السياسية العربية الجديدة. الترويج للنموذج التركي يتضح من خلال عدد كبير من المؤتمرات واتساع نطاق الكتابات التركية التي تُشير إلى كيفية التأثير في المنطقة العربية عبر الترويج إلى العلمانية التركية التي لا تتعارض مع الإسلام. بيد أن مشكلة تركيا الرئيسية في هذا الإطار أنها تتعامل مع التيارات الإسلامية العربية وكأنها نسيج واحد، كما أنها تعتقد أن أعضاء حزب "العدالة والتنمية" التركي يُماثلون نُظرائهم من إسلامي الدول العربية.

يُضاف لذلك أن تركيا مازالت تتغاضى عن أن التعايُش بين الإسلام والديمقراطية لم يتحقق في تركيا بفضل الإصلاحات السياسية لحزب "العدالة والتنمية"، كون الإسلاميين أنفسهم قبلوا الإطار القانوني العلماني- الديمقراطي للدولة التركية. وقد ارتبط ذلك بعملية "الإنتقال النيوليبرالي" الذي عرفته تركيا خلال ثمانينيات القرن العشرين، والذي أدى بنهاية المطاف لظهور طبقة جديدة وسط الناخبين تحولت لقوة اعتدال أيديولوجي، نادت بتعزيز البراجماتية السياسية

والإستقرار السياسي، ثم انفصلت - بإعتبارها قوة تُمثل الإسلاميين المعتدلين الذين يتشكلون من طبقة من رجال الأعمال النافذين - عن البرجوازية الأكثر تديُناً لتُشكل حزب "العدالة والتنمية"[٥٣].

وعلى الرغم من أن صعود التيارات الإسلامية للحكم في بعض دول "الربيع العربي" من شأنه أن يُدعم النفوذ التركي في المنطقة، ويخدم إستراتيجية "العثمانية الجديدة"، إلا أن ما لا تُدركه أنقرة أيضاً حتى الآن هو أنها برزت في المنطقة بإعتبارها تُمثل الدولة الديمقراطية ذات الهوية الإسلامية والعلمانية، وذلك وسط منطقة يسودها علمانية قومية شمولية، بما جعل النموذج التركي يحظى بشعبية كبيرة بين الحركات الشبابية والإسلامية من صنعاء لتونس. بيد أن تُحقق الرغبة التركية وظهور تيارات إسلامية عربية معتدلة قد يجعل في النهاية من تركيا ليست إلا واحدة من بين أصوات عدة في المنقطة، أبرزها القاهرة وتونس[٥٤].

هذا إلى جانب حقيقة أخرى تتمثل في أنه مثلما تُحاول تركيا أن تلعب دور في تشكيل المنطقة بعد أحداث "الربيع العربي" فإن العرب سيلعبون بدورهم دوراً رئيسياً في صوغ الدور الإقليمي لتركيا، فقضايا الشرق الأوسط باتت تُثار وكأنها قضايا محلية في تركيا، وذلك بسبب الإهتمام الإعلامي والشعبي بالقضايا المشتركة والتفاعُل بين منظمات المجتمع المدني وتنامي الروابط بين جمعيات رجال الأعمال وتعاظُم العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجانبين[٥٥].

<u>بناء على ما سبق يُمكن وضع ثلاثة سيناريوهات أساسية للعلاقات العربية التركية وذلك في ضوء أحداث وتطورات ثورات "الربيع العربي":</u>

<u>أولاً: التطور الإيجابي .. تنامي الروابط بين تركيا ودول"الربيع العربي":</u>

يقوم هذا السيناريو على أساس أن الإستقرار السياسي والتطور الديمقراطي في بلدان "الربيع العربي" من شأنه أن يدفع هذه الدول من ناحية إلى دعم العلاقات مع تركيا بإعتبارها من أوائل القوى الإقليمية التي انحازت إلى الثورات العربية، ومن ناحية أخرى لكون هذه الدول ستسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توطيد علاقاتها التجارية والاقتصادية وجذب الإستثمارات الخارجية، وهو الأمر الذي ستعمل تركيا على توظيفه بإعتبارها تتخذ من المدخل الاقتصادي وسيلة لدعم وتمتين العلاقات في جوانبها الاقتصادية والأمنية والثقافية.

ومن المؤشرات التي تؤكد إمكانية تحقُق هذا السيناريو عمليات التحوُل والتغيُر التي باتت تشهدها تركيا نفسها حيال الدول العربية، فخلال زيارة "أوردغان" إلى دول "الربيع العربي" (مصر وليبيا وتونس) في سبتمبر ٢٠١١، رافقه خلالها رئيس الأركان التركي الجنرال "نجدت أوزال"، بما أوضح أن

المؤسسة العسكرية باتت تُساند وتدعم توجُهات السياسة الخارجية التركية حيال المنطقة العربية، وهو اتجاه يتناقض تماماً مع المواقف التي تبنتها هذه المؤسسة من قبل. ذلك وقد سبق لها أن أجبرت الراحل "نجم الدين أربكان" على الإستقالة فيما أطلق عليه "الإنقلاب الأبيض" في ٢٨ فبراير ١٩٩٧، وذلك بسبب رغبته في تأسيس السوق الإسلامية المشتركة وقيامة بزيارة عدد من الدول الإسلامية عام ١٩٩٦.

التحول الحاصل على الساحة الداخلية في أنقرة أثمر عن خطوات أكثر جدية على صعيد توطيد العلاقات التركية العربية، وعن مواقف تركية أكثر جرأة حيال قضايا "الربيع العربي"، على نحو انعكس على سبيل المثال في تزايُد وتيرة لقاءات المثقفين العرب والأتراك والأكاديميين والصحفيين في أنشطة واجتماعات مشتركة أكثر من أي وقت مضى في تاريخ العلاقات الحديثة بين الجانبين. وخلال الفترة القصيرة القادمة ستبدأ قناة "الجزيرة" في البث باللغة التركية من خلال قناة "الجزيرة ترك" **Al Jazeera Turk**، كما بدأت دورية **Insight Turkey** بإعتبارها واحدة من أشهر الدوريات السياسية في تركيا، بإصدار الطبعة العربية تحت عنوان: "رؤية"(٥٦).

يُدعم هذا السيناريو أيضاً تنامي معدلات تعلم اللغة العربية في الجامعات والمؤسسات التعليمية في تركيا، وحرص كل من رئيس الوزراء التركي "طيب أوردغان" ووزير خارجيته "داوود أوغلو" إلى التحدُث إلى المواطنين في كل من مصر وليبيا أثناء جولة "أوردغان" في دول "الربيع العربي" باللغة العربية، بما يُوضح أن تطور العلاقات بات ينتقل من ميادين السياسة والاقتصاد إلى ميادين الثقافة.

هذه التطورات من شأنها أن تُشير إلى أن ربيع العلاقات التركية - العربية قد يشهد مزيد من التطورات حال استقرار دول "الربيع العربي" وإتباعها سياسات معتدلة تنسجم مع توجهات تركيا الخارجية، وحال توجُهها إلى تدعيم العلاقات مع أنقرة بهدف الإستفادة من تجربة الإصلاح السياسي والاقتصادي التي حققها حزب "العدالة والتنمية" التركي خلال السنوات العشر الأخيرة.

ثانياً: التطور السلبي .. تدهور العلاقات مع بعض دول "الربيع العربي":

تعتمد السياسة الخارجية في تحركها على مسرح العمليات الخارجي على تحقيق أهداف كليه وأهداف مرحلية جزئية سواء كان ذلك يتعلق بالمصالح قصيرة أم متوسطة الأمد، ويتم في هذا الإطار استخدام العديد من الأدوات السياسية التي ترتكز على التعامل مع القضايا محل الإهتمام وفق مبادئ يفترض أن تكون ثابتة. وفي هذا الإطار تُثار العديد من الإشكاليات بمقتضى تغيُر البيئة الخارجية وتطوُراتها التي قد

تؤثر سلباً على القُدرة على تحقيق الأهداف، فالسياسة الخارجية التركية قد وضعت على سبيل المثال إستراتجية "صفر مشاكل" **Zero Problems** كواحدة من أهم وسائل تحقيق الأهداف التركية الخاصة بتعظيم العلاقات المشتركة مع دول الجوار. ومع ذلك فإن هذه الإستراتجية واجهت العديد من الإشكاليات خصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات مع سوريا بعد اندلاع الثورة السورية، بما أثر سلباً على العلاقات التركية مع كل من إيران والعراق بسبب تباين المواقف حيال الثورة السورية.

وقد تأسس ذلك على أن تركيا أدركت أن العلاقات الخاصة مع القيادة السياسية في سوريا، فضلاً عن كثافة العلاقات التجارية والفكرية والثقافية والسياحية بين مواطني الدولتين، لن تخول لتركيا التأثير على طرائق التعاطي السوري مع الثورة بسبب التعقيدات الداخلية وطبيعة النظام السوري، بما أفضي إلى توتر كبير في علاقات الجانبين، دفعت تركيا بدلاً من أن تصل إلى مرحلة "صفر مشاكل" مع سوريا بالإضافة إلى كل من العراق وإيران، فإنها تحولت إلى إدارة الصراع مع هذه الدول.

هذا الأمر يؤشر إلى أن العلاقات التركية مع دول "الربيع العربي" تظل رهناً بإستقرار هذه الدول وانتصار الثورة فيها، وهو أمر قد يستغرق سنوات وقد يُواجه بصعوبات ومشكلات عديدة كتلك التي واجهتها تركيا حينما تمتعت بنظام حزبي تعدُدي ولكن في ظل نظام توليتاري. لذلك فثمة اتجاهات في بعض الأدبيات تعتقد أنه في الوقت الذي ستدخل فيه دول "الربيع العربي" في شتاء قارص، فإن تركيا قد تغادره إلى "الربيع التركي"[٥٧].

وتعتقد هذه الإتجاهات أن الصعوبات التي قد تواجهها دول "الربيع العربي" سواء على الصعيد السياسي أو الأمني أو الاقتصادي من شأنها أن تؤثر على المشروع التركي في المنطقة ومستقبل العلاقات التركية ـ العربية. كما من شأن التوجُه التركي لتوطيد العلاقات مع بعض التيارات والأحزاب ذات الخلفيات الدينية داخل هذه الدول أن يُثير قلق ليس وحسب بعض التيارات الأخرى في دول "الربيع العربي"، وإنما قد يُثير كذلك ريبة بعض القوى الإقليمية الأخرى، لما لذلك من تداعيات سياسية وأمنية، وهو أمر قد يترتب عليه تضرُر علاقات تركيا الإقليمية على مستويين. **المستوى الأول،** يرتبط بدول "الربيع العربي" ذاتها وذلك بعد أن تحولت تركيا من طرف مُحايد في التفاعلات الداخلية إلى طرف مُساند لأحد التيارات السياسية الداخلية في هذه الدول. **المستوى الثاني،** يرتبط بعلاقات تركيا الإقليمية التي قد تتضرر بسبب عدم رضا بعض الأطراف والقوى الإقليمية عن نمط وطبيعة التحركات التركية حيال دول "الربيع العربي".

ثالثاً: الثبات النسبي .. استمرار العلاقات مع دول "الربيع العربي" دون تحولات دراماتيكية:

يتأسس هذا السيناريو على فرضية عدم تأثُر علاقات تركيا مع دول "الربيع العربي" بالثورات التي شهدتها هذه الدول- رغم صعوبة تحقق هذا السيناريو، في ظل التغيرات التي شهدها مسرح عمليات هذه الدول سواء في هيكل السلطة أو بفعل بروز فاعلين جُدد بالنسبة لعمليات اتخاذ وصنع قرارات السياسة الخارجية- فضلاً عن حاجة هذه الدول إلى عمليات تنمية ومشروعات اقتصادية كبرى من المرجح أن يكون لتركيا نصيباً منها. ومع ذلك فإن متابعة حركة السياسة الخارجية حيال بعض دول "الربيع العربي" لا يكشف عن تغيُرات جذرية وتحولات كبرى بسبب حالة السيولة الكبيرة التي تُعاني منها هذه الدول، بفعل الإضطرابات الأمنية والأوضاع السياسية والمشكلات الاقتصادية التي سادتها بعد اندلاع الثورات الشعبية، وهو ما لا يخلق مجالاً رحباً للحركة التركية حيال هذه الدول.

كما يُمكن القول أن تَحقُق هذا السيناريو رغم عدم ترجيحه سيرتبط بتنامي الشعور بأن الدور والمشروع التركي في المنطقة يهدف إلى تعظيم المصالح التركية وحسب، وأنه يُمثل مشروع مُنافس للمشروع الإيراني في المنطقة العربية، بما يستوجب أن يكون توجه هذه الدول إلى دعم العلاقات مع بعضها البعض، لخلق تكتُل مُنافس للدورين التركي والإيراني في آن واحد. وهذا لا يعني بالضرورة الانصراف عن دعم العلاقات مع تركيا بإعتبارها القوى الإقليمية الأكثر اعتدالاً إذا ما قورنت بإيران، وإنما ترجيحاً بأن تبقى العلاقات في مستوياتها السياسية والاقتصادية في حدودها الراهنة، وهو تعاون اقتصادي وتنسيق سياسي حيال بعض القضايا الإقليمية لا يرقى إلى درجة تحالُف أو تكامُل أو تشكيل جبهة إقليمية مُوحدة.

الهوامش

(١) محمد نور الدين، "العودة إلى التوازن ممكنة"، جريدة الخليج، ٢٥ يناير ٢٠١٢.
(٢)"تركيا حذرت إيران من مخاطر التدخل المباشر في الأزمة البحرينية"، جريدة الشرق الأوسط، ١٧ مارس ٢٠١١.
(3) Ahmet Davutoğlu, "Principles Of Turkish Foreign Policy And Regional Political Structuring", Vision Papers, Center For Strategic Research (SAM), No. 3, April 2012.

(٤) أنظر لمزيد من التفاصيل محمد عبد القادر، "تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب "العدالة والتنمية" إزاء الدول العربية"، في مؤتمر بعنوان : العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي لدراسات السياسات، الدوحة، ١٨-١٩ مايو ٢٠١١.
(5) Ibrahim Kalin, "Turkey And Democratic And Prosperous Arab World", Today Zaman, 15 May 2011.
(٦) يجسد مصطلح "العثمانية الجديدة" التحولات التي شهدتها السياسية الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط منذ نوفمبر ٢٠٠٢. وقد أطلقت مسميات متعددة لوصف رؤية حزب العدالة لسياسية تركيا الخارجية إزاء العالم أجمع والشرق الأوسط بصفة خاصة، ومنها "ما بعد الكمالية"، "مذهب العمق الإستراتيجي"، و"المكانة المركزية لتركيا" و"سياسية المحاور المتعددة".
(7) Ömer Taşpınar, "The Turkish Model And Its Applicability", In : "Turkey And The Arab Spring Implications For Turkish Foreign Policy From A Transatlantic Perspective", Mediterranean Paper Series, The German Marshall Fund Of The United States, October 2011.
(8) İbrahim Kalin, "Soft Power And Public Diplomacy In Turkey ", Perceptions, Autumn 2011, Volume XVI, Number 3, Pp. 5-23.
(9) Tarık Oğuzlu, "Turkey And Europeanization Of Foreign Policy", Political Science Quarterly, Vol. 125, No. 4 (Winter 2010-2011), Pp. 657-683.
(١٠) على حسين باكير، "**محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والإنعكاسات المستقبلية**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٩ يونيو ٢٠١١.
(١١) تطورت العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا بشكل كبير منذ توقيع اتفاق التجارة الحرة بين البلدين في عام ٢٠٠٥، وهو الإتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في الأول من مارس عام ٢٠٠٧، فتضاعفت الصادرات المصرية لتركيا، والصادرات التركية لمصر، وزاد حجم الاستثمارات المشتركة، وعدد رحلات الطيران المصرية والتركية إلى ٤ رحلات يوميا اثنتان من الجانب التركي واثنتان من الجانب المصري. وقبل تطبيق أو تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة كانت الصادرات التركية لمصر لا تتجاوز ٥٠٠ مليون دولار في العام، وبعد الاتفاقية بلغت ٢.٢ مليار دولار عام ٢٠١٠. وخلال السبعة شهور الأولي من عام ٢٠١١ بلغت الصادرات التركية لمصر زهاء مليارا و٥٢٠ ألف دولار أمريكي، فيما كانت الصادرات المصرية قبل الاتفاقية تقدر بـ٣٩٠ مليون دولار سنويا، وفي عام ٢٠١٠ قاربت علي المليار دولار. وترجع أسباب زيادة حجم التجارة بين البلدين إلي: سهولة تبادل المعلومات الاقتصادية والتجارية للقطاع الخاص بين البلدين، التسهيلات الجمركية من الجانبين، توافر خطوط للطيران، وجود أرضية ثقافية مشتركة، وسهولة حل أي مشكلة تنشأ بين رجال الأعمال في الدولتين.

(١٢) تركيا هي أكبر شريك تجاري لسوريا، حيث تحظى تركيا بنسبة ٧ في المائة من التعاملات التجارية الخارجية السورية، والتي قدرت بزهاء ٣١ مليار دولار في عام ٢٠١٠. وقد وقعت البلدين اتفاقية التجارة الحرة في عام ٢٠٠٤ ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٧، وأوقف العمل بها من قبل الجانب السوري في ابريل ٢٠١٢. وكان لهذه الاتفاقية دورا أساسيا في رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين سنويا بحدود ٣٠ في المائة، حيث وصل عام ٢٠١٠ إلى مليارين و٢٧٢ مليون دولار، مقارنة مع عام ٢٠٠٩ الذي وصل إلى مليار و٧٠٠ مليون دولار. وقد بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين في الأشهر العشرة الأخيرة (منذ مطلع عام ٢٠١١) ١.٤ مليار دولار، بينما كانت التوقعات تشير إلى ارتفاعه خلال الـ٣ سنوات المقبلة إلى ٥ مليارات دولار.

(١٣) علـى جـلال معوض، "**الإرتبـاك: تحليل أولـى للدور التركـي فـي ظل الثورات العربيـة**"، السياسية الدولية، يوليو ٢٠١١.

(14) Http://Www.Crisisgroup.Org/En/Regions/Europe/Turkey-Cyprus/Turkey/Turkey-And-The-Arab-Uprising.Aspx

(15) Http://Turkeytoday.Net/Node/6601

(16) M. Abdel Kader, "Egypt And Erdoğan's Message To The Arab Spring Countries", Turkish Review, Ankara, 24 November 2011. At: Http://Www.Turkishreview.Org/Tr/Newsdetail_Getnewsbyid.Action?Sectionid=341&Newsid=223154

(17) Ibid.

(١٨) "**الموقف التركي من الثورة الليبية**"، المركز العربـي للأبحـاث ودراسـات السياسـات، ١٨ مارس ٢٠١١. على الرابط التالي:

Http://Www.Dohainstitute.Org/Home/Details?Entityid=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-D92cbb5dd3e4&Resourceid=3e8c7bcc-Ac22-4b15-Bece-66e1eb3fcbc3

(19) Kemal Kirişci, Turkey's "Demonstrative Effect" And Transformation Of The Middle East, Insight Turkey, Vol. 13, No,2, 2011.

(20) Ibid.

(21) Ibid.

(22) Kemal Kirişci, Nathalie Tocci, And Joshua Walker, "A Neighborhood Rediscovered: Turkey's Transatlantic Value In The Middle East", Brussels Forum Paper Series, Transatlantic Academy, March 2010.

(23) Tarık Oğuzlu, "The 'Arab Spring' And The Rise Of The2.0 Version Of Turkey's 'Zero Problems With Neighbors' Policy", SAM Papers, Center For Strategic Research (SAM), No.1, Feb 2012.

(24) Abdullah Bozkurt, "Is Turkey Itching For War With Syria?", Today's Zaman, 25 June 2012.

(25) Akın Algan, The 14 January Revolution In Tunisia And Turkish-Tunisian Relations", Turkish Policy Quarterly, Volume 10 Number 4, Pp. 73-78.

(٢٦) بشير عبد الفتاح، **"حسابات أنقرة: مستجدات السياسة التركية حيال الشرق الأوسط"**، السياسة الدولية، أكتوبر ٢٠١١.
(27) M.Abdel Kader, Op., Cit.
(28) Ibid.
(٢٩) مراد يتكين، "تركيا تسعى لهدنة في ليبيا قبل رمضان"، جريدة الشرق الأوسط، ١٦ يوليو ٢٠١١.
(٣٠) "الموقف التركي من الثورة الليبية"، مرجع سبق ذكره.
(31) "Turkey Calls For Syrian Reforms On Order Of 'Shock Therapy'", New York Times, 25 May 2011, Available At: Www.Nytimes.Com/2011/05/26/World/Europe/26turkey.Html
(32) Hannah Stuart, "Turkey And The Arab Spring", A Henry Jackson Society Strategic Briefing, October 2011.
(٣٣) على حسين باكير، **"الثورة السورية في المعادلة الإيرانية-التركية"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يناير ٢٠١٢.
(34) Tarık Oğuzlu, Op., Cit.
(35)M.Abdel Kader, Op., Cit.
(36) Hasan Kösebalaban, "Turkey And The New Middle East: Between Liberalism And Realism", Perceptions, Autumn 2011, Volume XVI, Number 3, Pp. 93-114.
(٣٧) مقابلة مع السفير المصري عبد الرحمن صلاح على هامش المؤتمر التركي الإفريقي في أنقرة، ٩ مايو ٢٠١٢.
(38) Hasan Kösebalaban, Op., Cit.
(39) Hannah Stuart, Op., Cit.
(40) Hasan Kösebalaban," Op., Cit.
(41) Hannah Stuart, Op., Cit.
(42) İbrahim Kalın, "Turkey And The Arab Spring", Project Syndicate, Available At Http://www.Project-Syndicate.Org/Commentary/Kalin2/English
(43) M.Abdel Kader, Op., Cit.
(44) Mohamed Abdel-Kader, "Turkey's Justice And Development Party And Its Effect On The Egyptian Model", Today's Zaman, Available At: Www.Todayszaman.Com/News-263627-Turkeys-Justice-And-Development-Party-And-Its-Effect-On-The-Egyptian-Model-By-Mohamed-Abdel-Kader*.Html.
(45) Hasan KÖSEBALABAN, Op., Cit.
(46) Özdem Sanberk, "How Strong Is Turkey In The Middle East?", Interaction Of Domestic And Foreign Politics, The International Strategic Research Organization (USAK), 2010.
(47) Ibid.
(48) Ibid.

(٤٩) سمير صالحة، "الموقف التركي من الأزمة السورية: التداعيات والتوقعات"، مركز الجزيرة للدراسات، ٨ مايو ٢٠١١.
(٥٠) المرجع السابق.
(٥١) المرجع السابق.
(52) Www.Ismailia.Me/E3lam-Masr/11407.Html
(٥٣) سبنسيم جو موسكو، "لا يمكن لمصر أن تماثل النموذج التركي، لكنها تستطيع التعلم منه"، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، نشرة صدى،١٢ يناير٢٠١٢.
(٥٤) اندرو وين، "هل يعيد الربيع العربي تشكيل السياسة الخارجية التركية"، المجلة، ١ يناير ٢٠١٢.
(55) Taha Özhan, "The Arab Spring And Turkey", 15 Ekim 2011, Available At:
Http://Setav.Org/Public/Haberdetay.Aspx?Dil=Tr&Hid=91030&Q=The-Arab-Spring-And-Turkey
(56) Ibid.
(57) Ibid.